

# **كتابة الحديث بين النهي والإذن**

**الدكتور**

**أحمد بن محمد بن عبدالله الحميد<sup>٣</sup>**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، أحمدته حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كتب على نفسه الرحمة، وأشهد أن محمداً النبي الأمي عبده ورسوله أقام به الحجة على العالمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الكرام الطيبين وسلم تسليماً أما بعد:

فقد أكرم الله تعالى هذه الأمة بنعم عظيمة وآلاء جسيمة، فجعلها خير أمة أخرجت للناس، فهي أمة الوسط، الشهيدة على الناس، وأكمل لها الدين وأتمّ عليها النعمة، وتعهد بحفظ الدين وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون، وحمل هذا الدين أقوامٌ نصّحوا لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، فحملوا العلم، واستفرغوا الوسع، وبذلوا الجهد، وواصلوا الليل بالنهار حتى وصل هذا العلم لمن بعدهم غصّاً طريّاً، وقد اتخذوا في نقله وسائل متعددة، واشتروا شروطاً دقيقة في نقله ونقلته، بما لم يسبقوا إليه من الأمم السابقة، فرضي الله عنهم وأرضاهم وجزاهم عن الإسلام خير الجزاء، وكان من جملة الوسائل التي ساهمت في حفظ مصدري الدين الأساسيين الكتاب والسنة تدوينهما وحفظهما في صحف وكتب حتى وصلت إلينا، وهي وإن لم تكن شرطاً في نقل العلم فإن وجودها مع توافر الشروط التي شرطها الأئمة رحمهم الله يزيد العلم وثوقاً، ويحفظه من الزيادة والنقص. واندراست العلم لأن حملته يفنون، وأما كتبهم فلا، وقد حث النبي ﷺ على كتابة العلم وحفظه وتبليغه دل على هذا قوله وفعله والوقائع المتكاثرة وكلها تبين أن النبي ﷺ استخدم الكتابة وحث على استعمالها، وقد ورد عنه أيضاً أحاديث فيها نهي صريح عن كتابة السنة،

واستغلها المناوئون للسنة ليستدلوا بها على أن السنة لم تدون على عهد النبي ﷺ وأن الصحابة امثلوا لهذا النهي فلم يكتبوا، وأن كثيراً من السنة لم تُدوّن، وهذا الأمر وإن كان عماده أوهى من بيت العنكبوت إلا أنهم طاروا به وزوقوه وجعلوه مطية لهم للطعن في السنة من وجه خفي، وهم يظنون أن عدم تدوينه - على زعمهم - أضاع كثيراً من الأحاديث، وأن ما حفظ لا يسلم من التبديل والتغيير؛ لأن الحافظة خوانة، والذاكرة عرضة للنسيان، وجهلوا أو تجاهلوا ما لهذه الأمة الأُمِّيَّة من خصائص لم تكن لمن سبق وأغمضوا أعينهم عن الوقائع المتكاثرة التي حصل فيها تدوين للسنة النبوية، وأغمضوا أعينهم كذلك من أن كراهة بعض الصحابة لكتابة الحديث ليس من أجل ما ذكر من نهي المصطفى ﷺ وإنما لأمر ذكروا عللها؛ ولذا كان لا بد من تأصيل هذه المسألة وبيان أثرها، ولقد كان هذا الموضوع يراودني، وجمعت فيه نبذاً حتى هيا الله لي هذه الفرصة الطيبة من خلال هذه الندوة المباركة - إن شاء الله تعالى - ندوة عناية المملكة العربية السعودية . وفقها الله . بالسنة والسيرة النبوية، وكان أحد موضوعات محاورها «كتابة حديث النبي ﷺ بين النهي والإذن» فوافق مرادي وتقوّت بها النية على استكمال هذا الموضوع، وقد وفق الله تعالى أن كتبت هذا البحث وفق الخطة التالية:

المقدمة.

## الفصل الأول: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الكتابة في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: إطلاقات الكتابة في الشرع.

الفصل الثاني: الكتابة زمن البعثة النبوية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: علاقة العرب زمن البعثة بالكتابة.

المبحث الثاني: الكتابة في العهد النبوي، والسبل التي وجهت إليها كتابتهم.

الفصل الثالث: فضل الكتابة وأثرها وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فضل الكتابة.

المبحث الثاني: أثر الكتابة في حفظ العلم وقيمه.

الفصل الرابع: كتابة السنة على ضوء الأحاديث وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة.

المبحث الثاني: الأحاديث المتضمنة لإباحة الكتابة.

الفصل الخامس: فهم الأحاديث السابقة وحكم كتابة الحديث وفيه

مبحثان:

المبحث الأول: العلماء وموقفهم من الكتابة للحديث على ضوء ما ورد.

المبحث الثاني: فهم المخالفين لأحاديث النهي والإباحة.

الخاتمة وفيها نتائج البحث.

فهرس المراجع.

فهرس الموضوعات.

وكانت أبرز ملامح منهج البحث ما يلي:

١ . تأصيل عناصره قدر الإمكان من الكتاب والسنة، وعزو الأقوال إلى

قائلها وبيان موضعها.

- ٢ . عزوت الآية بذكر رقمها من السورة عقب إيرادها.
- ٣ . خَرَجْتُ الأحاديث في الحاشية إلا أحاديث النهي والإباحة فإنها من صلب البحث.
- ٤ . عزوت إلى الكتاب والباب والجزء إذا كان الحديث في الكتب الستة، فإن ذكرت الرقم بين قوسين فهو رقم الحديث في الكتاب، وإن جردته منه فهو رقم الصفحة، وإن كان من غير الكتب الستة اقتصر على الجزء والصفحة أو الرقم بالقيود المذكور.
- ٥ . الأحاديث التي أوردتها للاستشهاد اقتصر على ما في الصحيحين أو أحدهما، فإن لم يكن فيهما عمدة إلى الثابت من غيرهما ودراسة سنده والحكم عليه مع الاستعانة بأقوال أهل العلم إن وجدت.
- ٦ . ما أوردته من أحاديث وكان في الصحيحين أو أحدهما اقتصر بالعزو إليهما عن العزو إلى غيرهما وكذا الحكم عليهما، إذ وجودها فيهما كاف عن الحكم بصحته، ما لم يكن فيه علة نص عليها أحد الأئمة الذين يُعْتَدُّ بهم.
- ٧ . توسعت في تخريج ودراسة الأحاديث المتضمنة للنهي عن الكتابة أو الإباحة؛ لأن قيمة الكلام عليها تقوم على مدى ثبوتها.
- ٨ . اقتصر في التخريج إذا ما كان من طريق شيخ واشترك أكثر من مصدر في تخريج هذا الطريق على أعلى المصادر، إلا إذا كانت هناك فائدة من زيادة أو نحوها.
- ٩ . إذا كان سبب حسن الحديث أو ضعفه أحد الرواة فإني أحيل على تهذيب الكمال أو لسان الميزان، وإحالي عليهما من باب

الاختصار إذ إن هذه الإحالة تقتضي الرجوع إلى مصادر ترجمة كل راو في تلك الكتب.

١٠ . رأيت من تمام الفائدة أن أشير إلى من كره الكتابة من الصحابة رضي الله عنهم وتخرج ما ورد عنهم وعلاقة هذه الكراهة بما ورد من النهي عنها.

١١ . لما كان هذا البحث يخاطب المتخصصين فإني لم أترجم لأحد من العلماء الواردين في البحث؛ لشهرتهم عند أهل العلم.

١٢ . اختصرت أسماء الكتب عن ذكرها كاملة ولا يخفى هذا عن أهل العلم.

١٣ . كل ما ورد في هذا البحث من علماء الإسلام الذين لهم بادرة السبق، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء سائلاً أن يجمعني بهم في مستقر رحمته.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بالشكر لله تعالى أولاً أن وفقني إلى كتابة هذا البحث، وثم الشكر لولاة الأمر في هذا البلد المبارك على عنايتهم بالعلم وأهله، ثم إلى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلةً في مجمع الملك فهد حفظه الله لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة على إتاحة الفرصة لكاتب هذا البحث للمشاركة في هذه الندوة سائلاً الله للجميع التوفيق والسداد.

## **الفصل الأول: في تعريف الكتابة وإطلاقاتها في الشرع**



## المبحث الأول: تعريف الكتابة في اللغة والاصطلاح

### أولاً: الكتابة في اللغة

الكتابة مصدر من كتب الشيء يكتبه كُتِبَ وكتاباً، وكتابةً أصلها من الكَتَبَ - بفتح الكاف وإسكان التاء هو ضم أديم إلى أديم بالخياطة، والكُتْبَةُ بالضم السير يخرز به، وكتب الدابة يكتبها ويكتبها كتباً، وكتب عليها: خُزِمَ حياؤها بحلقة حديد، وجمع شفرها لئلا يُنزى عليها. وكتب الشيء تكتيباً هيّاه، وأكتبْتُ القرية إذا شددتها بالوكاء. فالكتابة إذا مأخوذة من الضم والجمع، ولذا سميت الخيل كتيبة، ويتحصل فيها جمع الحروف بعضها إلى بعض ولذا سميت كتابة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: تعريف الكتابة في الاصطلاح

تعددت تعريفات الكتابة ولعل أجمعها: ما عرفها به ابن خلدون فقال: . بعد أن ذكرها في الصناعات . هي رسوم وأشكال حرفية تدل على الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس<sup>(٢)</sup>.

فهذا تعريف مانع خرج به التصوير الذي يدل على الكلمات المسموعة

---

(١) انظر: مختار الصحاح / ٥٦٢، لسان العرب ٣/ ٢١٦، القاموس المحيط ١/ ١٢١.

(٢) مقدمة ابن خلدون / ٤١٧.

والمراد بالكلمات المسموعة أصل الكلام لأن اكتسابه سماعي، وهذا الكلام معبر  
عما في نفس المتكلم.  
وهناك تعريفات أخرى أعرضت عنها إما لعموضها <sup>(١)</sup>، أو لقصورها عن  
المراد <sup>(٢)</sup>.

---

(١) صبح الأعشى ٨٢/٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣٧٦/١، التوقيف على مهمات التعاريف / ٦٠٠.

## المبحث الثاني: إطلاقات الكتابة في الشرع

قد جاءت الكتابة ومشتقاتها في القرآن الكريم والسنة النبوية لتدل على عدة معانٍ.

فالأصل في الكتابة النظم بالخط، وقد يقال ذلك للمضموم بعضه إلى بعض باللفظ، ويطلق كل واحد منها على الآخر، ولذا سمي كلام الله وإن لم يكتب كتاباً، كما قال جل ذكره ﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ أَلْكَتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة: ١، ٢].

والكتاب اسم للصحيفة مع المكتوب فيه كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأنعام: ٧].

والكتابة وسيلة لمقصد في النفس، فقد تطلق الوسيلة على الشيء المراد في النفس ولذلك أطلقت الكتابة على أمور عدة وردت في الوحيين منها:

١. العلم كما قال تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ

﴿٤٧﴾﴾ [القلم: ٤٧].

٢. الحكم كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا

وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ

أَوَّلِي بَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

﴿٧٥﴾ [الأنفال: ٧٥].

٣ . تطلق على الفرض كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ [البقرة: ١٨٣].

٤ . تطلق على التقدير والإيجاب كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ

لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾ [المجادلة: ٢١].

٥ . تطلق على التقدير والقضاء كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا

مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ

الْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ [التوبة: ٥١].

٦ . تطلق على الحجة الثابتة من الله تعالى كما قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ

مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ

﴿٨﴾ [الحج: ٨].

٧ . تطلق على اختلاق الشيء وافتعاله كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا

أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً

وَأَصِيلًا ﴿٥٠﴾ [الفرقان: ٥٠].

٨ . تطلق بأصلها اللغوي كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ

وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران:

٥٣]. أي ضمنا في زمرة.

٩ . وأهل الكتاب من أنزل عليهم كتاب من الله كاليهود والنصارى،  
وورد في آيات عديدة.

١٠ . يطلق الكتاب على الكتب السابقة كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ

هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ

الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ [يونس: ٣٧].

١١ . يطلق على القرآن الكريم ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ

مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل

عمران: ٣].

١٢ . يطلق على الكتب المنزلة جميعاً كما قال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ

بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ

وَمَلَائِكَتِهِ ۚ وَكُتُبِهِ ۚ وَرُسُلِهِ ۚ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ

رُسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ

الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ [البقرة: ٢٨٥].

١٣ . تطلق على ابتياع العبد نفسه من سيده، بما يؤديه من كسبه، كما قال

تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ

وَأِمَّا بِكُمْ ۚ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَاللَّهُ

وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٣﴾ [النور: ٣٣].

١٤ . تطلق على من ضم اسمه في ديوان الغزاة كما في الحديث أن رجلاً قال

للنبي ﷺ ( إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا

وكذا )<sup>(١)</sup>.

١٥ . الكتيبة هي الطائفة من الجيش وتكرر ذكرها في الحديث<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له رقم (٣٠٠٦) عن قتيبة، وفي النكاح باب لا يخلون رجلًا بامرأة إلا ذو محرم رقم (٥٢٣٣) عن علي بن المديني، ومسلم في الحج باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوه رقم (٣٢٧٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب أربعتهم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما وتماهه قال ﷺ (( انطلق فحج مع امرأتك )).

(٢) مفردات القرآن / ٦٣٨، النهاية في غريب الحديث ١٤٧/٤.

## **الفصل الثاني: الكتابة زمن البعثة النبوية**

## المبحث الأول: علاقة العرب زمن البعثة النبوية بالكتابة

كان المجتمع العربي الذي بعث الله تعالى فيه نبيه ﷺ مجتمعاً ثقافته ومعرفته محدودتان بسبب طبيعة معيشته، إذ كان أكثرهم بدواً رحلاً منشغلين بالحل والترحال، أو حضراً مستقرين في حواضر بسيطة عماد معيشتها على تحصيل الحاجيات الضرورية عن طريق التجارة والزراعة والرعي والصناعة، فكانت كما وصفها الله جل وعلا أمة أمية في مواضع عدة من كتابه الكريم، وكانت منته الكبرى عليهم بأن بعث فيهم خاتم النبيين ﷺ فنهض بها بعد أن كانت قعيدة، وملأها نوراً بالعلم والهداية بعد أن كانت تعيش في ظلمات الضلال والجهل والخرافة، وصارت به متبوعة عزيزة منيعة مرهوبة الجانب بعد أن كانت ذليلة ضعيفة، وجمعها بعد أن كانت مفرقة مشتتة، ومنه جل شأنه عليها به لا تعد ولا تحصى، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]. وقد فسر النبي ﷺ معنى الأميين بقوله: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»، وعقد الإيهام في الثالثة، «والشهر هكذا وهكذا»، يعني تمام ثلاثين<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم باب قول النبي ﷺ «لا نكتب ولا نحسب» رقم (١٩١٣) عن آدم بن أبي إياس، ومسلم في الصيام باب وجوب صيام رمضان برؤية الهلال رقم (٢٥١١) عن محمد بن جعفر كلاهما



وهذا الوصف خرج مخرج الغالب من العرب، فقد وجدت القراءة والكتابة عند بعضهم، ولكن هذا لا ينافي وصف الأمة بأنها أمية<sup>(١)</sup>، مثلما وجد منهم بعض الحنفاء ومن كان يتمسك بالكتاب الأول لم ينف أنها أمة جاهلية فالاعتبار للأغلب.

والجزيرة العربية قامت فيها مدنيات قديمة بائدة قبل عصور طويلة من زمن البعثة النبوية كالدولة المعينية<sup>(٢)</sup> والقتبانية<sup>(٣)</sup> والسبئية<sup>(٤)</sup> والحميرية<sup>(٥)</sup> وغيرها، وعن

==

عن شعبة عن الأسود بن قيس عن سعيد بن عمرو بن سعيد عن ابن عمر رضي الله عنهما به واللفظ لمحمد بن جعفر.

(١) انظر أحكام القرآن للحصاص ٣٣٥/٥، فتح الباري ١٢٧/٥ وقد قال جماعة من المفسرين إن المراد بالأمية أي لا كتاب عندهم ولا أثر لرسالة سماوية فيهم، ولا منافاة بين القولين. والله أعلم. لأن لفظ الأمي يشمل المعنيين، وقد يكون المرء أمياً من جهة. بمعنى لا يحسن القراءة والكتابة. وعالماً من جهة أخرى، كحال أكثر الأمة إبان تشرفها بحمل الرسالة، فهي أمية من الجهة الأولى، وعالمة من الجهة الثانية، وقد يكون المرء محسناً للقراءة والكتابة، وهو أمي باعتبار عدم علمه بما يقرأ كما قص الله علينا من نبأ بعض أهل الكتاب أن منهم أميين وهم يتلون الكتاب، انظر مجموع الفتاوى ٤٣٤/١٧.

(٢) دولة قامت في اليمن ٢٠٠ ق.م ونسبتها إلى عاصمتها معين الواقعة بين نجران وشمال حضرموت، وتوسعت حتى شمل نفوذها خارج الجزيرة العربية، وانتهت على يد السبئيين. انظر دراسات في تاريخ العرب القديم ٢١٣.

(٣) من الدول القديمة في الجنوب العربي يرجع بعض الباحثين عهدها إلى ١١٠٠ ق.م وقد تفردت بأنظمة تسيير أمورها ومن أشهر مدنها قتبان وتمنع وحريب وغيرها. المصدر السابق ٢٤٧.

(٤) من أشهر الدول القديمة في اليمن قص الله شيئاً من نبئها في سورة سبأ والنمل ومن مدنها الشهيرة صرواح ومأرب. المصدر السابق ٢٧١.

(٥) آخر الدول التي قامت في اليمن ملوكها التابعة من مدنها ظفار وجرش ونجران، وانتهت على يد الأحباش. المصدر السابق ٣٣٥.

الأخيرة أخذ المناذرة<sup>(١)</sup> خط، ومن عاصمة تلك الدولة وهي الحيرة أخذه أهل الحجاز وتعلموا منهم الكتابة كما هو مشهور عند أكثر أهل العلم<sup>(٢)</sup>، وكان العرب يعظمون القراءة والكتابة ويعلمون من شأن العالم بها، فكانوا يلقبون من أتقن الكتابة وأحسن العوم والرمي بالكامل<sup>(٣)</sup>؛ لأنهم يطلقون الكاتب على العالم، لأن الغالب على من كان يعلم الكتابة أن يكون عنده علم ومعرفة<sup>(٤)</sup>.

وإنما لم يكن النشاط الكتابي ظاهراً لأمر عديدة من أبرزها:

- ١ . أنهم كانوا أمة بدوية بسيطة مقتصرة في حياتها على الضروريات، وإتقان الكتابة والمعرفة بها تابع للمدنية التي يعيشها أصحابها، فمتى توافرت أسباب المعيشة الضرورية انتقلوا إلى تحصيل الكماليات والتوسع فيها مثل الكتابة وتعاطي العلم ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.
- ٢ . أنهم كانوا يعتمدون على الحفظ في الصدور لما آتاهم الله من قوة في الحافظة، وصفاء الطبع، وسيلان الذهن، وحدّة الخاطر فاستغنوا بها عن الكتابة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) دولة كانت تتبع الفرس تسكن الحيرة إلى الغرب من الفرات استمر حكمها نحو أربعمئة وخمس وستين سنة من عام ٢٦٨ . ٦٣٣ م وسقطت على يد خالد بن الوليد رضي الله عنه.  
المصدر السابق / ٥٥٧.

(٢) انظر فتوح البلدان / ٤٥٦، المصاحف / ٤، الأوائل / ٥٧، مقدمة ابن خلدون / ٤٢٨ والباحثون المعاصرون يختلفون اختلافاً شديداً في منشأ الخط العربي ومصدره بناءً على ما توافر من نقوش أثرية مؤرخة في عهد الدول السابق ذكرها وغيرها.

(٣) الطبقات الكبرى ٣/ ٥٠٢، ٥٦٦، ٥٧٣.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٤٨.

(٥) مقدمة ابن خلدون / ٤٠٠.

(٦) هدى الساري / ٦، مناهل العرفان ١/ ٢٨٦.

٣ . ندرة تحصيل أدوات الكتابة من أقلام وصحائف فلم يكن هناك انتشار لهذه الوسائل، وعمدوا إلى وسائل بدائية للكتابة من أمثال العظام وألواح الخشب، وسعف النخيل والحجارة وتحصيل هذه الوسائل وإعداده صعب جداً، فاقترضوا في الاستفادة بها على الضروريات من وثائق ومكاتبات ونحوهما<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن تُحصر الأمور التي استفاد بها العرب من الكتابة على قلتها في جوانب شتى تظهر بالاستقراء مثل:

- أ . كتب الديانات السابقة.
- ب . كتابة العهود والمواثيق المنظمة لشؤون الأفراد والمجتمعات.
- ج . الصكوك التجارية وحفظ الحقوق.
- د . الرسائل الشخصية.
- هـ . مكاتبة الرقيق.
- و . القصائد الشعرية والمفاخر القبلية والأنساب<sup>(٢)</sup>.
- ز . الحكم والوصايا<sup>(٣)</sup>.
- ح . كتب الأساطير القديمة<sup>(٤)</sup>.
- ط . النقوش الحجرية كشواهد القبور<sup>(٥)</sup>.

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي / ٧٧ فما بعدها.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي / ٦١، ٧٣، ١٠٩، ١٦٤، ١٦٥.

(٣) المعمرن والوصايا / ٢٣، ٢٤.

(٤) سيرة ابن هشام ١/ ٣٥٨.

(٥) في شمال غرب الجزيرة (الفهارس).

وقد ورد عن العرب إقامة كتاتيب لتعليم القراءة والكتابة، في أماكن مختلفة مثل مكة المكرمة، والطائف ودومة الجندل.

وكان لأهل الكتاب اهتمام بتعليم الصبية القراءة والكتابة في الأماكن التي أقاموا فيها مثل المدينة المنورة<sup>(١)</sup>.

وكثير مما سبق ذكره من الشواهد يتوقف ثبوته على صحة سند روايته لكن وجود من يجيد القراءة والكتابة في عصر المبعث النبوي يدل على وجود حركة علمية - وإن كانت محدودة - خرجت مثل أولئك الكتبة.

## المبحث الثاني: الكتبة في العهد النبوي والسبل التي وجهت إليها كتابتهم

اتخذ رسول الله ﷺ من أصحابه الذين كانوا يحسنون الكتابة كتبة يكتبون بين يديه، وقد اعتنى العلماء بجمع أسمائهم، واختلفوا في تعدادهم، وتحصل لي من خلال الكتب التي عدّدتهم أربعة وأربعون كاتباً<sup>(٢)</sup>، وجملة هؤلاء قد ينازع في

---

(١) فتوح البلدان / ٤٥٧، ٤٥٩.

(٢) تاريخ خليفة / ٢٩٩، أنساب الأشراف / ١٩٢/٢، تاريخ ابن جرير / ١٨٢/٣، سنن البيهقي / ١٠/١٢٦، تاريخ دمشق / ٤/٣٢٤، الكامل في التاريخ / ١٣/٢، سيرة الدمياطي / ٦٧، عيون الأثر / ٢/٣٨٣، زاد المعاد / ١/١١٧، البداية والنهاية / ٥/٣٣٩، الإشارة / ٤٠٢، السيرة الحلبية / ٣/٤٢٢، شرح المواهب اللدنية / ٤/٥٣٣، وانظر: فتح الباري / ٩/٢٢ والعجيب أنهم جميعاً . رحمهم الله . لم يذكروا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ضمن العدد المذكور، مع أن ما ورد في إثبات كتابته أصح بكثير ممن ينازع في ذكرهم ضمن الكتبة.

ذكرهم، وقد يضاف إليهم آخرون وهذا يحتاج إلى تقصيص واستقراء ودراسة  
أسانيد خبر كل واحد منهم.

وإذا ثبت أن النبي ﷺ استفاد من هؤلاء الكتاب - رضي الله عنهم -  
فاستعماله لهم لا يخرج عن الوحيين الكتاب والسنة.

فأما الأول فلا جدال في استعماله للكتابة في كتابة ما يوحى إليه من القرآن  
حيث كان يأمرهم بالكتابة عنه متى ما تنزل عليه الوحي، وهذا معلوم ضرورة لا  
يحتاج إلى شواهد وبيان.

وأما السنة وهي وحي من الله كما قال الله جل ذكره ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ  
أَهْوَىٰ﴾ ﴿٢﴾ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿٤﴾ [النجم: ٣، ٤] فكل ما صدر منه  
عليه الصلاة والسلام من أقوال وأفعال وتقارير وأحوال داخل في السنة وقد  
استعمل الكتابة في أمور كثيرة، مما يدل على مشروعية كتابة السنة وأنه قد كتب  
منها شيء كثير، وإن اتخذ البعض منها صور المراسلات والمعاهدات والوصايا أو  
بيان أحكام، فلا تخرج كلها عن السنة المطهرة، وقد ثبت أن الصحابة رضي الله  
عنهم كانوا يكتبون حديثه بنظره وإقراره كما قال عبدالله ابن عمرو رضي الله  
عنهما « بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب إذ سئل أي المدينتين تفتح  
أولاً.... الحديث »<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد ١٦٧/٢ عن يحيى بن إسحاق، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه رقم (١٥١٤) عن سعيد بن  
عفيرة، والطبراني في الكبير ٦٨/١٣ عن سعيد بن أبي مرثمة، والحاكم ٥٥٥/٤ عن ابن وهب أربعتهم عن  
يحيى بن أيوب عن أبي قبيل المعافري عن عبدالله رضي الله عنهم. قال الحاكم: صحيح، وقال الذهبي في  
السير ٨٧/٣: حسن غريب، وهو كما قال يحيى بن أيوب هو الغافقي المصري مختلف فيه، وتكلم فيه من  
جهة حفظه، ويوجز ابن عدي حاله فيقول في الكامل ٢٦٧٣/٧ ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو

واستقصاء ما كتبه رسول الله ﷺ مما يطول المقام بذكره وسأقتصر ههنا بإيراد بعض الشواهد التي تبين الوجوه التي استعملت فيها، وقيام الحجة بها من الصحيحين أو أحدهما:

أ- الرسائل الموجهة إلى ملوك الأرض في زمنه ﷺ يدعوهم إلى الله جل وعلا ويبين فيها واجبهم تجاه أقوامهم، وأن لهم ثواب قومهم مع ثوابهم إن هم أطاعوه، وإثمهم إن هم عصوه، وتضمنت تقرير الوجدانية لله وحده، وبعثته ﷺ إلى الناس كافة<sup>(١)</sup>.

ب- المعاهدات والصلح، وقد صالح النبي ﷺ وعاهد جماعة ودونت هذه المعاهدات والصلح وكتبها له أصحابه، وهي متضمنة أحكاماً واضحة في كيفية المعاهدات والأحكام المترتبة عليها<sup>(٢)</sup>.

ج- كتبه إلى عماله يبين لهم فيها ما يحتاجون إليه من أحكام شرعية وأمور تمس الحاجة إليها بتفصيل أحياناً وبإجمال في أحيان أخرى.

==

هو يروى عن ثقة حديثاً منكرًا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به. وأما أبو قبيل فهو حيي ابن هانيء أطلق القول بتوثيقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة وأحمد بن صالح، وروى الساجي منقطعاً عن يحيى بن معين أنه قال ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ، وتوثيق ابن معين الأول مقدم لصحة نسبته إليه ولموافقة الجماعة، وأما ابن حبان فمشهور بالشدة في الجرح كما هو معلوم من حاله رحمه الله، وانظر ترجمة أبي قبيل في تهذيب الكمال ٧/٤٩٠، فالحديث لا ينحط عن درجة الحسن والله أعلم.

(١) انظر كتابه ﷺ إلى هرقل في صحيح البخاري في بدء الوحي حديث رقم (٧) وفي الجهاد باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنوبة رقم (٢٩٤٠)، وفي التفسير باب قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء رقم (٤٥٥٣)، وفي الاستئذان باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب رقم (٦٢٦٠)، وفي التوحيد باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها رقم (٦٥٤١)، ومسلم في الجهاد وباب كتب النبي ﷺ إلى هرقل رقم (٤٦٠٧) من حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي سفيان رضي الله عنهم، وانظر طبقات ابن سعد ١/٢٢٢، وزاد المعاد ١/١١٩ فهناك نماذج كثيرة لهذا النوع.

(٢) انظر صلح الحديبية في صحيح البخاري كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد والمصالحة رقم (٢٧٣١)، من حديث الزهري عن عروة عن مروان والمسور بن مخزومة رضي الله عنهم.

- د- كتابة لمن لم يستطع أن يحفظ الحديث الذي سمعه منه، وكتابة العلم تكون معينة على حفظ العلم وعدم نسيانه.
- هـ- المكاتبات الحربية إلى الأعداء لمساءلتهم وإنذارهم وعرض ما لديه عليهم<sup>(١)</sup>.
- و- مكاتبات الأمان التي يؤمن بها الأعداء إذا سلموا أو أسلموا<sup>(٢)</sup>.
- ز- أمره ﷺ أن يكتب له أسماء الناس الذين أسلموا<sup>(٣)</sup> ليضع الأساس لمشروعية كتابة دواوين الجيوش<sup>(٤)</sup>.
- ح- الكتابة عنه ﷺ تكون سبباً إلى رفع النزاع بين الأمة.
- ط- نشر وتعميم الأحكام الشرعية إلى البلاد المجاورة<sup>(٥)</sup>.
- هذه نماذج جمعتها من الصحيحين وفيها كفاية لبيان كيفية استفادة النبي

---

(١) كما في مكاتبة النبي ﷺ لأهل خيبر حينما قتل عبدالله بن سهل أخرجه البخاري في الأحكام باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمنائه رقم (٧١٩٢) عن عبدالله بن يوسف وإسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في القسامة رقم (٤٣٤٩) عن بشر بن عمر ثلاثتهم عن مالك عن أبي لیلی بن سهل عن سهل بن أبي حثمة عن كبار قومه به

(٢) كما في حديث مطاردة سراقه بن مالك رضي الله عنه للنبي ﷺ وأبي بكر يوم الهجرة وكتابة أبي بكر رضي الله عنه بأمر النبي ﷺ كتاباً لسراقه يؤمنه فيها أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة رقم (٣٩٠٦) عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبدالرحمن بن مالك عن أبيه عن سراقه به.

(٣) أخرجه البخاري في الجهاد باب كتابة الإمام الناس رقم (٣٠٦٠) حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال النبي ﷺ (( اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس..... الحديث ))

(٤) انظر ص ٥.

(٥) حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كتب إلى أهل جُرش ينهاتهم عن خليط التمر والزبيب، أخرجه مسلم في الأشربة باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمراً رقم (٥١٦٢) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن الشيباني عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

من الكتابة، وكتب السنة الأخرى تحتوي على نماذج كثيرة تحقق هذا المعنى.



## **الفصل الثالث: فضل الكتابة، وأثرها**

## المبحث الأول: فضل الكتابة

استخلف الله جل وعلا آدم في الأرض، وتوالت عليه نعمه الجليلة، فخلقه من عدم، ورباه بالنعم، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، وعلمه العلم الذي يكون به جديراً لهذا الاستخلاف، وكان من أجل نعمه أن علمه البيان ليتعامل مع غيره، ويستفيد مما خلقه الله له فإن الإنسان تتمثل له المعاني في ذهنه، فيريد التعبير عنها فجعل له وسيلتين للبيان عما في ذهنه: أولاهما: البيان اللفظي، فجعل له آلة اللسان التي يعبر بها عن تلك المعاني ويترجم عنها بها لغيره، وثانيتهما: البيان الرسمي الخطي الذي يرسم به تلك الألفاظ فيتبين للناظر معانيها كما يتبين للسامع معاني الألفاظ، وقرر فضل البيان في سياق نعمه التي

امتن بها على عباده فقال: ﴿الرَّحْمَنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ ﴿٢﴾ الْإِنْسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ [الرحمن: ١-٤]، وامتن بتعليم الكتابة والقراءة خاصة في أول سورة أنزلت على النبي ﷺ فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [العلق: ١-٥].

وكان من جلال هذه النعمة أن ربط هذه النعم باسم الرحمن مفرداً، وباسم الأكرم على صيغة أفعل الذي هو الغاية في الكرم فلا شيء ولا نقص فيه <sup>(١)</sup>.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٩٥/١٦، مفتاح دار السعادة ٢٧٨/١.

وقد تواردت الآيات والأحاديث في فضل الكتابة ومنزلتها من الشرع المطهر، فالقدر الذي هو ركن الإيمان السادس لا يتم الإيمان به إلا إذا آمن المرء أن الله كتب مقادير كل شيء بالقلم الذي قدّر به مقادير الخلائق قبل خلقها في كتاب عنده لا يضل ولا ينسى كما قال ﷺ «إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم، وأمره أن يكتب كل شيء»<sup>(١)</sup>. وهذا دليل على شرف الكتابة، فقد استأذن جماعة قتادة بن دعامة في الكتابة، فقالوا: نكتب ما نسمع منك؟ قال: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب<sup>(٢)</sup>.

والملائكة عليهم السلام يكتبون، وكل له اختصاص في كتابته. وشرف الكتابة وما يتعلق به مما يطول المقام بذكره. وكفى به شرفاً أن أقسم الله بالكتابة وآلتها وهي القلم كما قال تعالى: ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ

﴿[القلم: ١].

قال الشمس ابن القيم رحمه الله: «فأقسم الله بالكتاب وآلته وهو القلم وهو إحدى آياته وأول مخلوقاته الذي جرى به قدره وشرعه، وكتب به الوحي، وقُيّد به الدين، وأثبتت به الشريعة، وحفظت به العلوم وقامت به مصالح العباد في المعاش والمعاد فوطدت به الممالك وأُمنّت به السبل والمسالك وأقام في الناس أبلغ خطيب وأفصح وأفصح لهم وأنصحهم، وواعظاً تشفي مواعظه القلوب من

(١) أخرجه أبو يعلى ٧/٣ عن أحمد بن جميل وابن أبي عاصم في السنة ٥٠/١. عن يعمر بن بشر، وابن جرير في التفسير ١٦/١٤ عن نعيم بن حماد، وأبو نعيم في الحلية ١٨١/٨ عن أحمد بن يحيى الحلواني، وحبان ابن موسى خمستهم عن ابن المبارك عن رباح بن زيد عن عمر بن حبيب عن القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وهذا إسناد صحيح وانظر في معناه التبيان في أقسام القرآن ٢٨/.

(٢) تقييد العلم / ١٠٣.

السقم، وطيباً يبرئ بإذنه أنواع الألم، يكسر العساكر العظيمة على أنه الضعيف الوحيد، ويخاف سطوته وبأسه ذو البأس الشديد، وبالأقلام تدبر الأقاليم، وتساس الممالك، والقلم لسان الضمير يناجيه بما استتر عن الأسماع فينسج حلل المعاني في الطرفين فتعود أحسن من الوشى المرقوم، ويودعها حكمه فتصير بوارد الفهوم والأقلام نظام للأفهام، وكما أن اللسان يريد القلب، فالقلم يريد اللسان، وتولد الحروف المسموعة عن اللسان كتولد الحروف المكتوبة عن القلم، والقلم يريد القلب ورسوله وترجمانه ولسانه الصامت<sup>(١)</sup>)).

والأهمية الكتابة وشرفها غني الشرع المطهر بما فحث على تعلمها وتعليمها وظهر ذلك من رفع شأن الكتبة من أصحاب النبي ﷺ فشرفهم بكتابة القرآن الكريم، وتدوين سنته ﷺ، وقد جعل النبي ﷺ فداء أسرى بدر لمن لم يستطع فداء نفسه بالمال أن يعلم صبيان الأنصار الكتابة<sup>(٢)</sup>، وأذن للنساء بتعلم الكتابة وتعليمها<sup>(٣)</sup>، وكن جماعة من النساء الصحابيات رضي الله عنهن ومنهن

---

(١) التبيان في أقسام القرآن ٢٠٦.

(٢) أخرجه أحمد ٢٤٧/١ عن علي بن عاصم، والحاكم ١٤٠/٢ عن خالد بن عبدالله الواسطي كلاهما عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة)). قال الحاكم: صحيح الإسناد وهو كما قال.

(٣) جاء في حديث الشفاء بنت عبدالله رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: ((ألا تعلمين هذه - يعني حفصة - رقية النملة كما علمتها الكتابة)) أخرجه أبو داود في الطب باب الرقي ١١/٤ عن علي بن مسهر، والنسائي في الطب من الكبرى باب رقية النملة ٣٦٦/٣، عن محمد بن بشر، والطحاوي في معاني الآثار ٣٢٦/٤ عن أبي معاوية، والطبراني في الكبير ٣١٣/٢٤ عن أبي نعيم وعبدالله بن داود خمستهم عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن صالح بن كيسان عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن الشفاء به، وهذا إسناد حسن، في عبدالعزيز كلام من جهة حفظه لا ينزله عن درجة الحسن كما في تهذيب الكمال ١٧٣/١٨، إلا أن الحديث فيه اختلاف على صالح بن كيسان ومن تابعه وهم الزهري ومحمد بن المنكدر

بعض أمهات المؤمنين رضي الله عنهن يكتبن<sup>(١)</sup>.

وقد جعل الشرع الكتابة سبباً في إثبات الحقوق، وسد باب التنازع فأمر بكتابة الدين وألا يسأم من كتابته صغر أم كبر حفظاً له واحتياطاً عليه وإشفاقاً من دخول الريب فيه.

وجعل الله كتابة الشهادة فيما يتعاطاه الناس من الحقوق بينهم عوناً عند الجحود وتذكراً عند النسيان، وجعل عدمها عند من يدّعي على غير ما فيها أوكد الحجج ببطلان ما ادعوا فيها، كما ورد في السنة المطهرة عندما تحاكم اليهود إلى النبي ﷺ في زانين فغيروا حكم الله، وادعوا أن في التوراة الحكم الذي ادعوه، فأمرهم أن يأتوا بالتوراة فكان حكم الرجم ثابتاً فيها غير موه<sup>(٢)</sup>.

وفي مجادلة النبي ﷺ لمن اتخذ الأصنام آلهة قال لهم: ﴿لَمَّا تَخَذُوا مِنْكُمْ الْبَنِينَ﴾

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنْ

الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ

أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤] <sup>(٣)</sup>.

## المبحث الثاني: أثر الكتابة في حفظ العلم وقيمه

ورجح الدار قطني في العلل ١٩٤/٥ ب، ١٩٥ إرساله.

(١) انظر: فتوح البلدان / ٤٥٨، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١٠٩/١، ١٤٠، ١١٣، ١٤١.

(٢) الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري في المناقب باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا

يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ رقم ٣٦٣٥ عن عبدالله بن يوسف، وفي الحدود باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا

زنوا ورفعوا إلى الإمام رقم (٦٨٤١) عن إسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في الحدود باب رجم اليهود أهل

الذمة في الزنى رقم (٤٤٣٨)، عن أيوب وابن وهب، أريعتهم عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله

عنهم، وفي الباب عن جابر وأبي هريرة والبراء رضي الله عنهم.

(٣) انظر تقييد العلم / ٧٣.

كان للكتابة أثر كبير في الشريعة المطهرة من جهة الفوائد المترتبة عليها  
وظهر هذا في:

- أ . تدوين القرآن الكريم وحفظه في المصاحف.
  - ب . تدوين السنة المطهرة وحفظها في الدواوين.
  - ج . تدوين العلم الشرعي بكافة تخصصاته وتشعباته العلمية.
- فلولا التدوين لاندurst معالم هذا الدين، وضاعت معالمه، لأن أصحاب  
الصدور يفنون، وأما ما دونوه في السطور فلا يفنى.
- ومما ينبغي ذكره ههنا أنه ليس بالتدوين فقط حُفِظ العلم وقامت به الحجة،  
فإنه لا قيمة للعلم المكتوب إلا باعتبار نقلته وكتبته إلينا، وأما وجوده في الكتب  
فلا قيمة له إلا إذا كان كتبته عدولاً ضابطين ومن نقل إلينا هذه الكتب  
كذلك، وأعني به خصيصة الأمة الإسلامية عن سائر الأمم وهي:
- ١ . البحث في أحوال النقلة من جهة العدالة والضبط.
  - ٢ . اتصال السند من أول سلسلته إلى منتهاها.

فإذا نقل الرواة إلينا العلم محفوظاً بالصدور والسطور معاً مع الخصيصتين  
السالفتين فقد كان هذا هو الغاية والنهائية في المحافظة، وإن نقل إلينا بأحدهما  
كفى هذا في الصيانة ما دامت الخصيصتان متحققتين معاً، وأما وجوده مكتوباً  
دون هاتين الخصيصتين أو إحداهما فلا قيمة للعلم الموجود، وكذلك انفراد  
أحدهما دون هاتين الخصيصتين أو إحداهما فلا قيمة له البتة، ولا نثق بأي شيء  
من المكتوب . إذا كان هذا حاله . لاحتمال تعرضه للتبديل والتحريف . فلينظر  
إلى التوراة والإنجيل مكتوبان نعم، ولكن وقع التحريف والتبديل فيهما لما تجرد  
نقلتهما من العدالة والضبط، وانقطع سندهم إليهما من عصور تالية لنزولهما،

بل يستطيع المسلم أن يجزم بأنهما مخالفان لأصلهما الذين نزلوا عليه كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩] (١).

فالكتابة حينئذ وسيلة من الوسائل لحفظ العلم ولا يعني أن العلم إذا كتب يكون حجة بها، وأن صيانة الحجة متوقفة عليها، ألا ترى إلى كتاب الله جل وعلا وهو حجة الله على خلقه قد نزل على نبيه صلى الله عليه وسلم منجماً يتنزل به الروح الأمين عليه، وهو عليه الصلاة والسلام معصوم بعصمة الله، فقامت به الحجة، ولم يحتج أن يتنزل به على النبي ﷺ مكتوباً ليكون أبلغ في الحجة على الأمة إذ هو نبي أمي لا يقرأ ولا يكتب، فأتاهم بما يعجزهم ولو اجتمعوا على أن يأتوا بمثله.

وشريعة الدين العظمى وهي الصلاة لا يمكن لأحد أن يهتدي إلى كيفية من القرآن وحده، بل لا بد من بيان الرسول ﷺ، ولم يثبت أنه أمر بكتابة كيفية التي شرحها بقوله وفعله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحجية لما جاز أن يترك النبي ﷺ هذا الأمر الخطير.

وخلاصة الأمر أن الكتابة لا تلزم بها الحجة وحدها، بل الأصل ما تقدم تقريره من حال النقل والنقلة (٢).

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤٣٥/١٧.

(٢) انظر الفصول الماتعة التي سطرها العلامة د. عبدالغني عبدالحال رحمه الله في كتابة حجية السنة: ٣٩٨.

وكون المرء كاتباً أو قارئاً لا يلزم منه أن يكون عالماً، فإنه لا تلازم بينهما البتة، ألا ترى إلى النبي ﷺ وكثير من الصحابة الكرام كانوا أميين لا يحسنون القراءة والكتابة، ومع ذلك فهم أعلم الناس، وانظر إلى كثير ممن يحسن القراءة والكتابة في هذا الزمان وله في ذلك درجات عليا في كثير من العلوم الدنيوية وهو لا يحسن قراءة القرآن، ومعرفة شرائع الدين، وتقدم ما قصّه الله علينا من نبأ أهل الكتاب إذ هم يكتبونه ولا يعقلونه، فمن هنا يظهر أنها وسيلة من الوسائل لا تستقل بنفسها بل بما يحيط بها فبذلك تكون الحجة. وفي الأحكام العملية نرى أن الوصايا والأوقاف والطلاق ونحوها إذا كان مكتوباً دلت الأدلة على إنفاذه، ولكن هذا الإنفاذ متوقف على صحة نسبة الخط إلى كاتبه، وحصول العلم بذلك وليس بمجرد كونها مكتوبة والخلاف الذي حصل بعد ذلك لا في أن الكتابة المقترنة بالقرائن السابقة لا تقوم بها حجة بل للتوثق وإبراء الذمة فممنهم من يشترط الشهود والبيئة ونحو ذلك، وهذا لتغير أحوال الناس واجترأ بعضهم على التزوير والكذب، وهذا لا يلغي أصل الحكم بثبوت العمل بها متى تحقق صحة نسبتها إلى صاحبها<sup>(١)</sup>.

وصحت الرواية بالمكاتبة عند جمهور أهل العلم عند حصول شروط القبول في المتكاتبين ومعرفة المكتوب إليه بخط الكاتب أو إشارته أو مختوماً بخاتمه، وأمانة ناقله ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أعلام الموقعين ٢٦٥/٤، الطرق الحكيمة ٢٩٩.

(٢) المحدث الفاضل ٤٥٢، الكفاية ٣٣٦، المقدمة ١٥٦، اختصار علوم الحديث ١٠٢، النكت للزركشي

٥٤٤/٣، فتح الباري ١٥٥/١، فتح المغيبي ١٣٥/٢.



ومثل هذا في الوجدادة فقد مضى جماعة من أهل العلم على النقل بها وفي الصحيح جملة كرواية أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر، والشعبي عن جابر، وصحح العلماء رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ووهب بن منبه عن جابر، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده، والحكم بن عتيبة عن مقسم، والحسن عن سمرة رضي الله عنهم أجمعين وغيرهم.

فمن قبلها فبناء على ثقة الناقل وصحة السند إليه، ثم حصول العلم بوجود الكتاب الذي يرويه منه، وأنه ثابت عن كاتبه أو ممليه، وهذا حاصل في الأمثلة السابقة<sup>(١)</sup>.

فلم تكن الكتابة وحدها حجة بل بما يقتزن بها، وهذا أمر مهم فهمه، مخرج للإنسان من بعض الشبه التي حاول منكرو السنة أن يثيروها.

---

(١) انظر الكتب السابقة مع العواصم والقواصم لابن الوزير ٢٣١/١، توضيح الأفكار ٢٤٣/٢.

## **الفصل الرابع: كتابة السنة على ضوء الأحاديث**

## المبحث الأول: الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة

وردت أحاديث عدة عن النبي ﷺ تضمنت النهي عن كتابة حديثه، استدل بها من لم ير كتابة الحديث ونهى عنها، ولا شك أن تخرجها من مصادرها والحكم على أسانيدها بعد دراستها معين في بيان قيمة هذا القول وأثره. وسأعرض هذه الأحاديث في هذا المبحث بالتفصيل:

**أولاً: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه** قال إن رسول الله ﷺ قال « لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي . قال همام: أحسبه قال: متعمداً . فليتبوأ مقعده من النار . » أخرجه مسلم في الزهد باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم رقم (٧٥١٠) عن هدا بن خالد واللفظ له.

والنسائي في فضائل القرآن من الكبرى باب كتابة القرآن ١٠/٥ عن يزيد وعفان وفي لفظهما « عني شيئاً غير القرآن . الحديث إلى قوله فليمحه » وأحمد ١٢/٣ عن إسماعيل بن علية نحوه، وعن شعيب بن حرب ولفظه « لا تكتبوا عني شيئاً فمن كتب عني شيئاً فليمحه ».

و٢١/٣ عن يزيد، ٣٩ عن أبي عبيد وأتم الحديث نحو مسلم، ٥٥ عن عفان وتماه « وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليّ » وتماه مثل مسلم.

وأبو يعلى ٩٧/٢ عن أبي الوليد الطيالسي مثل لفظ عفان عند النسائي وصححه الحاكم من هذا الوجه على شرطهما ١٢٦/١، وأخرجه ابن حبان ٢٦٥/١ عن كثير بن يحيى.

والخطيب في تقييد العلم ٣١/ عن عمرو بن عاصم الكلابي نحو حديث

عفان عند أحمد.

وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢٦٨/١ عن موسى بن إسماعيل نحو حديث يزيد عند النسائي.

عشرتهم عن همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه به.

ونقل ابن حجر في الفتح ٢٠٨/١ عن البخاري وغيره تصحيح وقفه. وممن أعله بالوقف أبو داود كما في تحفة الأشراف ٤٠٨/٣ قال: وهو منكراً، أخطأ فيه همام، هو من قول أبي سعيد، بعد أن عزاه المزني إلى أبي عوانة بقصة الكتابة.

وقال الخطيب في التقييد ٣٠: ويقال إن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله غير مرفوع.

قلت: قد ورد عن غير همام مثله ونحوه عن السفينان عن زيد بن أسلم.

#### أولاً عن سفينان الثوري نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٧٧١/٥ عن محمد بن الحسين بن شهریار والخطيب في تقييد العلم ٣٠/ عن محمد بن الحسين القطان كلاهما عن النضر ابن طاهر عن عمرو بن النعمان عن الثوري عن زيد.

وهذا سند تالف النضر بن طاهر هذا يسرق الحديث كما في لسان الميزان ١٩٤/٦.

ورواه يوسف بن أسباط عن الثوري عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم.

أخرجه ابن عدي أيضاً ٩٢٥/٣ حدثنا إبراهيم بن إسحاق بن عمر حدثنا

عبدالله بن حبيب عن يوسف به.

وهذا الإسناد أمثل من الإسناد السابق، يوسف صدوق وثقة أحمد وابن معين والعجلي، إلا أنه دفن كتبه ثم كان يحدث من حفظه فيخطئ، ولذا تكلم فيه من تكلم من العلماء، وانظر سؤالات أبي داود أحمد بن حنبل رقم (٣٣٠) والكمال ٢٦١٤/٧، ولسان الميزان ٣٨٨/٦.

وبان بهذه الرواية أن الثوري لا يرويه عن زيد بن أسلم، بل بينهما خارجة بن مصعب وهو متروك، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ٦/٨.

ثانياً: عن سفيان بن عيينة ولفظه «استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا».

أخرجه الترمذي في العلم باب في كراهية كتابة العلم رقم (٢٦٦٥) عن سفيان بن وكيع.

والدارمي في المقدمة باب من لم يركتاب الحديث ١١٩/١ عن أبي معمر كلاهما عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد به. وخالفهما لوين واختلف عليه فيه.

فرواه محمد بن إبراهيم بن يحيى الخزوري في جزئه عن لوين رقم (٥٥) ومحمد بن هارون بن حميد عند ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ رقم (٦٠٣) كلاهما عن ابن عيينة عن زيد بن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد بنحوه.

ورواه إسماعيل بن عبدالله وعلي بن إسحق الأنماطي وعبدالله بن صالح البخاري عند الخطيب في تقييد العلم كلهم عن لوين عن ابن عيينة عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد وتابعهم عن لوين القاسم بن محمد بن عباد عند ابن عدي في الكامل ١٥٨٣/٤. وقال عبدالرحمن ابن زيد بن

أسلم عن أبيه والرواية الثانية أصح إذ لا مدخل لأسلم العمري وهو تابعي كبير قديم، وهذا ما رواه إبراهيم بن بشار عند الطحاوي في معاني الآثار ٣١٨/٤، وحسين بن حسن بن حرب المروزي عند الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٣٧٩، ومحمد بن خلاد عند ابن عدي في الكامل ٣٥/١ كلهم عن سفيان عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد.

فعاد الحديث إلى رواية سفيان عن عبدالرحمن بن زيد، وقد اضطرب فيه فجعله من مسند أبي هريرة أخرجه أحمد ١٢/٣ عن إسحاق بن عيسى ولفظه كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون، فقلنا: ما نسمع منك، فقال: «أكتب مع كتاب الله» فقلنا ما نسمع؟ فقال «أكتب غير كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله وأخلصوه»، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد، ثم أحرقناه بالنار، قلنا: أي رسول الله نتحدث عنك؟ فذكر نحواً من حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم.

والبزار كما في زوائده رقم (٩٨) عن يعقوب بن حميد مختصراً. والخطيب في تقييد العلم ٣٣/ عن عبدالله بن عمرو، وسهل، ويعقوب بن محمد كلهم عن عبدالرحمن به.

قال البزار: رواه همام عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد، وعبدالرحمن بن زيد، فقد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره، وليس هو بحجة فيما ينفرد به.

فبهذا يصح إطلاق أن همام بن يحيى قد تفرد به عن زيد بن أسلم. وهمام: ثقة إلا أنه يحدث من حفظه، فيقع منه الغلط ولا يرجع إلى كتابه، ثم أصبح

بآخره يرجع إليه ويعترف بخطئه فيما مضى، ومنه أخذ ابن حجر أن حديثه  
بآخره أصح من سمع منه قديماً، كما في تهذيب التهذيب ٦٠/١١.  
فلعل تضعيف من ضعف الحديث وأعله بالوقف من هذا الجانب. إضافة  
إلى أن المروي عن أبي سعيد رضي الله عنه من غير هذا الطريق يؤيد الوقف  
عليه، ومنها:

عن أبي نضرة عنه وله طرق متعددة:

أ. رواه الجريري عن أبي نضرة ولفظه: قلت لأبي سعيد ألا تكتبنا فإننا لا  
نحفظ، فقال: « لا إنا لن نكتبكم ولم نجعله قرآناً، ولكن احفظوا عنا  
كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ ».

أخرجه الدارمي في الموضع السابق ١٢٢/١ عن يزيد بن هارون واللفظ له.  
وأبو خيثمة في العلم ١٣١/ نحوه عن ابن علية ولم يقل عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والرامهرمزي ٣٧٩/ عن غسان بن مضر.

وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢٧٣/١ عن عبد الأعلى والخطيب في  
تقييد العلم ٣٧/، ٣٨ عن شعبة ولفظه: اسمعوا كما كنا نستمع، وعن القاسم  
بن الفضل نحو لفظ إسماعيل بن علية ستتهم عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي  
سعيد رضي الله عنه وهذا سند صحيح.

ب. كهمس بن الحسن عنه ولفظه: قال: قلنا لأبي سعيد لو اكتبنا  
الحديث، قال « لا نكتبكم خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ » أخرجه  
ابن أبي شيبة في المصنف ٥٢/٩ عن أبي أسامة والخطيب في تقييد العلم  
عن روح بن عبادة كلاهما عن كهمس عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي  
الله عنهم به. وهذا سند صحيح.

ج . المستمر بن الريان عن أبي نضرة قال: قلنا لأبي سعيد ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: « تريدون أن تجعلوها مصاحف احفظوا كما حفظنا »  
«.

أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٥٣/٥ عن مسلم بن إبراهيم والخطيب في تقييد العلم ٣٦/٣٧، عن عثمان بن عمر ويحيى بن السكن وزاد كما حفظنا عن نبيكم ﷺ ثلاثتهم عن المستمر عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنهم به. وهذا إسناد صحيح.

ورواه أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد قال: « ما كنا نكتب غير التشهد والقرآن ».

أخرجه أبو داود في العلم باب كتاب العلم ٣١٩/٣ عن ابن شهاب وابن أبي شيبة ٢٩٣/١ عن ابن علية والطحاوي في معاني الآثار ٢٦٤/١. ثلاثتهم عن أبي المتوكل عن أبي سعيد به.

ولا يقال إن قوله كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ. ونحوه ما ورد في الطرق السابقة، له حكم المرفوع حيث عزا هذا الفعل إلى زمنه ﷺ فالجواب: إن هذا إخبار عن الكيفية التي تلقى بها أبو سعيد رضي الله عنه الحديث من رسول الله ﷺ ولا ينفي هذا أن غيره تلقى الحديث مكتوباً عن النبي ﷺ بدليل ما سيأتي من أحاديث في المبحث الثاني.

وفي الفصل الأخير مزيد كلام عن حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

### ثانياً: عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

أنه دخل على معاوية رضي الله عنه، فسأله عن حديث فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد «إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه » فمحاها.



أخرجه أبو داود في الموضع السابق رقم (٣٦٤٧). عن أبي أحمد الزبيري.  
والخطيب في تقييد العلم / ٣٥ عن سليمان بن بلال نحوه كلاهما عن كثير  
عن المطلب عن زيد به.

وهذا إسناد ضعيف لأنه منقطع: المطلب بن عبد الله بن حنطب لم يسمع  
إلا من أنس وسهل بن سعد وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهم، ولم يسمع من  
زيد كما في جامع التحصيل / ٢٨١.

### ثالثاً: عن معاذ رضي الله عنه

قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب شيئاً من الحديث، فقال: « ما  
هذا يا معاذ؟ » قلنا: سمعناه منك يا رسول الله، قال: « يكفيكم هذا القرآن مما  
سواه »، فما كتبنا شيئاً بعد. أخرجه إسحاق كما في المطالب العالية ١٢ / ٦١٠  
أخبرنا عطاء بن مسلم الحلبي عن عمرو بن قيس الملائي عن إبراهيم النخعي  
عن معاذ بن جبل رضي الله عنه. قال ابن حجر: منقطع.  
يعني بين إبراهيم النخعي ومعاذ.

وفيه سبب آخر: عطاء بن مسلم هو الخفاف ضعيف من قبل حفظه كما  
في ترجمته في تهذيب الكمال ٢٠ / ١٠٤.

### رابعاً: عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم

رضي الله عنهم قالوا: خرج رسول الله ﷺ معصوباً رأسه، فرقى درجات  
المنبر، فقال « ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها، أكتاب مع كتاب الله؟  
يوشك أن يغضب الله لكتابه، فيسرى عليه ليلاً، فلا يترك في ورقه ولا قلب منه

حرفاً إلا ذهب إليه ».

أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٨٧/٧ حدثنا محمد بن عبد الله بن رسته  
حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عيسى بن ميمون عن محمد بن كعب عن ابن  
عباس وعن زيد بن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما به.  
قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٥/١ وفيه عيسى بن ميمون الواسطي وهو  
متروك.

### المبحث الثاني: الأحاديث المتضمنة لإباحة الكتابة

أولاً: عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني  
قريش، وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب

والرضا؟! فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: « اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق ».

أخرجه أبو داود في الموضع السابق رقم (٣٦٤٦) عن مسدد وابن أبي شيبة، واللفظ لهما.

وأحمد ١٦٢/٢، ١٩٢.

والحاكم ١٥٠/١ عن عبدالرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ومسدد أربعتهم عن يحيى القطان عن عبيد الله بن الأحنس عن الوليد بن عبدالله بن أبي مغيث عن يوسف بن ماهك عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهم به.

وهذا إسناد صحيح، لا يعكر عليه أن ابن حبان قال في عبيد الله بن الأحنس: يخطئ كثيراً، فقد أطلق القول بتوثيقه أحمد ويحيى بن معين وأبو داود والنسائي، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ٥/١٩، وابن حبان شديد في الجرح يتوقف في جرحه ولا سيما إذا تفرد، والوليد هو ابن عبدالله بن أبي مغيث كما جاء منسوباً في رواية أبي داود، خلافاً للحاكم الذي قال إنه هو ابن أبي الوليد الشامي، فلا يعرف راو بهذا الاسم.

وله بهذا اللفظ طرق عديدة استوفاهما الخطيب البغدادي في تقييد العلم ٧٤/ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. رواه عنه جماعة والإسناد حسن.

وقد شهد أبو هريرة رضي الله عنه بأن عبدالله بن عمرو كان يكتب عن النبي ﷺ وأنه كتب عنه الكثير.

كما قال: « ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني إلا ما

كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب .»  
أخرجه البخاري في العلم باب كتابة العلم رقم (١١٣).  
حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان حدثنا عمرو أخبرني وهب بن منبه  
عن أخيه عن أبي هريرة.

وأخرجه أحمد ٤٠٣/٢ عن محمد بن سلمة.  
والطحاوي في معاني الآثار ٣١٨/٤ عن أحمد بن خالد الوهبي والرامهرمزي  
في المحدث الفاصل / ٣٦٩ عن عبدالأعلى السامي والخطيب في تقييد العلم /  
٨٣ عن إبراهيم بن سعد أربعهم عن ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن  
مجاهد، والمغيرة بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه، وزاد « فإنه كان  
يكتب بيده ويعيه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي، واستأذن رسول الله  
ﷺ في الكتابة عنه فأذن له. ».

ولفظ عبدالأعلى وإبراهيم عن المغيرة ولم يذكر مجاهداً وهذا إسناد حسن،  
ابن إسحاق وإن كان مدلساً، فقد صرح بالسماع في رواية إبراهيم، وإبراهيم من  
رؤوس أصحاب ابن إسحاق وأوثقهم كما في ترجمته في سير أعلام النبلاء  
٣٠٤/٨.

وقد تابع ابن إسحاق على هذا عقيل. أخرجه الطحاوي في المعاني  
٣١٩/٢ عن يونس بن عبدالأعلى، والعقيلي في الضعفاء ٣٣٤/٢ عن أحمد  
ابن صالح.

والخطيب في تقييد العلم / ٨٣ عن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ثلاثهم  
عن ابن وهب عن عبدالرحمن بن سلمان عن عقيل عن عمرو بن شعيب عن  
المغيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وعبدالرحمن لين الحديث، لینه البخاري وأبو زرعة والنسائي، قال أبو حاتم: ما رأيت في حديثه منكراً وهو صالح الحديث، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٧/١٤٨، فمثله يصلح حديثه في المتابعات.

وتقدم حكاية عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن الصحابة كانوا يكتبون الحديث بين يدي النبي ﷺ كما تقدم ص ١٢.

وقد أخبر أن النبي ﷺ كان يملئ عليه الحديث، قال أبو راشد الحراني: أتيت عبدالله بن عمرو بن العاص، فقلت له حدثنا مما سمعت من رسول الله ﷺ فألقى إليّ صحيفة، فقال: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ فنظرت فيها فإذا فيها فذكر حديثاً.

أخرجه الترمذي في الدعوات باب رقم ١٠١ عن الحسن بن عرفة ٥/٢٠٢.

والبخاري في الأدب المفرد رقم (١٢٠٩) عن خطاب بن عثمان. وأحمد ٢/١٩٦ عن خلف بن الوليد.

والطبراني في الشاميين ٢/٢٢ عن عمرو بن خالد الحراني وسليمان بن عبدالرحمن.

والمعمر في اليوم والليلة كما في نتائج الأفكار ٢/٣٤٦ عن داود بن رشيد وداود بن عمرو الضبي، وأبي معمر القطيعي. ثمانية عن إسماعيل بن عياش حدثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي راشد الحراني به. قال الترمذي: حسن غريب.

قال ابن حجر عقبه: رجاله رجال الصحيح إلا إسماعيل بن عياش ففيه مقال، لكن روايته عن الشاميين قوية وهذا منها، وإلا أبا راشد الحراني، وقد

وثقه العجلي، وقال: لم يكن بالشام أفضل منه، وذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة العليا التي تلي الصحابة.

وورد معنى الكتابة من وجه آخر عنه رضي الله عنه قال: كان عند رسول الله ﷺ ناس من أصحابه، وأنا معهم وأنا أصغر القوم فقال «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فلما خرج القوم قلت: كيف تحدثون عن رسول الله ﷺ، وقد سمعتم ما قال؟! وأنتم تنهمكون في الحديث عنه!! فضحكوا، وقالوا: يا بن أخينا إن كل ما سمعنا منه فهو عندنا في كتاب.

أخرجه الرامهرمزي / ٣٧٨ عن عاصم بن علي.

والخطيب في تقييد العلم / ٩٨ عن سعيد بن سليمان كلاهما عن إسحاق ابن يحيى بن طلحة، عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما به. قال الهيثمي في المجمع ١ / ١٥٧ رواه الطبراني في الكبير، وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروك.

### ثانياً: عن رافع بن خديج رضي الله عنه

قال: قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء فنكتبها؟ فقال « اكتبوا ولا حرج » أخرجه الطبراني في الكبير ٢٧٦/٤ عن حيوة بن شريح، وعطية بن بقية، ومحمد بن عمرو الحمصي.

والرامهرمزي في المحدث الفاصل ٣٦٩/ عن ابن مصفى.

وابن عدي في الكامل ٣٦/١ عن محمد بن عمير بن حبان.

خمسهم عن بقية حدثنا ابن ثوبان حدثنا أبو مدرك حدثني عباية بن رفاع عن رافع بن خديج به.

وهذا إسناد رجاله ثقات، بقية بن الوليد وإن كان يدلّس ويسوي، فقد صرح بالسماع إلى عباية بن رافع، لكن أبا مدرك لم أعرفه إلا أن يكون الذي ذكره الذهبي في الميزان ٥٧١/٤ ونقل عن الدارقطني قوله: متروك.

وقد ورد عنه أنه كتب صحيفة عن النبي ﷺ فيها أحاديث عنه كما قال نافع بن جبير قال: ثم إن مروان بن الحكم خطب الناس فذكر مكة وأهلها وحرمتها، ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها، فناده رافع بن خديج فقال: مالي أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها وقد حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتيها وذلك عندنا في أديم خولاني، إن شئت أقرأتك. أخرجه مسلم في الحج باب فضل المدينة رقم (٣٣١٦). حدثنا القعني حدثنا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير به.

### ثالثاً: عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع من النبي ﷺ الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكى ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله

إني لأسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه فقال: « استعن بيمينك » وأوماً بيده الخط.

أخرجه الترمذي في العلم باب في الرخصة فيه . يعني الكتابة ١٤٥/٤ وابن الأعرابي في معجمه ٣١٤/١ عن محمد بن موسى .

كلاهما عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به .

قال الترمذي: ليس إسناده بذاك القائم، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: الخليل بن مرة. منكر الحديث أ.هـ، ومما يدل على سوء حفظه اضطرابه فيه على وجوه متعددة كما بين ابن عدي في الكامل ٩٢٨/٣، والبيهقي في المدخل ٤١٨/٤ وقد ذكر هذه الطرق الخطيب في تقييد العلم/٦٦.

ورواه الخصيب بن جحدر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به . أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ /٢٧٤ عن الربيع بن مسلم، وابن عدي في الكامل ٩٣٩/٣ عن عبد الصمد بن سليمان، كلاهما عن الخصيب ابن جحدر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به . قال أبو حاتم في العلل ٣٣٩/٢ هذا حديث منكر، وخصيب ضعيف الحديث.

وقد اضطرب فيه على وجوه انظرها في تقييد العلم /٦٥ وانظر المقاصد الحسنة /٥٤ .

وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه في خطبة خطبها رسول الله ﷺ عام الفتح فذكرها، وفي آخره قال: فجاء رجل من أهل اليمن يقال له أبو



شاه فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: « اكتبوا لأبي شاه » . يعني الخطبة.  
أخرجه البخاري في العلم باب كتابة العلم رقم (١١٢).  
وفي الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين رقم (٢٤٣٤) من  
طريق شيبان.

وفي اللقطة باب كيف تعرف لقطة أهل مكة رقم (٦٨٨٠) عن الأوزاعي.  
ومسلم في الحج باب تحريم مكة رقم (٣٣٠٥) عن شيبان والأوزاعي،  
كلاهما عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

#### **رابعاً: عن علي رضي الله عنه**

قال: ثم ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن وما في هذه الصحيفة، قال النبي  
ﷺ « المدينة حرام... الحديث ».

أخرجه البخاري في الجزية والموادعة باب إثم من عاهد ثم غدر رقم  
(٣١٧٩).

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن  
أبيه عن علي رضي الله عنه به.  
وللحديث طرق عدة عنه رضي الله عنه.

### خامساً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه

أنه كان إذا حدث يكثر الناس عليه فجاء بمجال<sup>(١)</sup> له، فألقاها عليهم، ثم قال: « هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ ثم عرضتها عليه » أخرج يعقوب بن سفيان في المعرفة ٨٣٢/٢ عن محمد بن شعيب والطبراني في الشاميين ٤٢٧/١ عن هشام بن عمار، كلاهما عن عتبة بن أبي حكيم، حدثني هبيرة بن عبد الرحمن عن أنس به وهذا إسناد ضعيف، عتبة ابن أبي حكيم ضعيف من قبل حفظه كما يظهر في ترجمته في تهذيب الكمال ٣٠٠/١٩ وقد اضطرب فيه على وجوه انظر بيانها في تحقيق المطالب العالية ٦٢٤/١٢، مما يدل على سوء حفظه.

وفي الباب عنه قال: قال رسول الله ﷺ « قيدا العلم بالكتاب ». أخرج لوين في جزئه رقم (٥٤) حدثنا عبد الحميد بن سليمان، عن عبد الله بن المثني عن عمه ثمامة بن أنس عن أنس به. وخولف عبد الحميد فيه فوقفه غيره عن عبد الله. أخرج الدارمي ١٢٦/١ عن مسلم بن إبراهيم وأخرج ابن سعد ٣٣٧/٥ عن محمد بن عبد الله الأنصاري، والطبراني في الكبير ٢٤٦/١ عن خالد بن خدش، والرامهرمزي ٣٦٨/١ عن عبد الواحد بن غياث، والخطيب في تقييد العلم ٩٧/ عن مسلم بن قتيبة. خمستهم عن عبد الله عن عمه عن أنس موقوفاً.

---

(١) هي مجودة هكذا في حاشية المدخل، كما ذكر المحقق، وعليها قول ابن الصلاح الذي قرئت عليه النسخة فقال: هي جمع مجلة وهي الصحيفة ص ٤١٥.

قال لوين عقب حديثه المرفوع: هكذا لم يكن يرفعه أحد غير هذا الرجل.  
وقال العسكري كما في المقاصد الحسنة / ٥٥: ما أحسبه من كلام النبي ﷺ، وأحسب عبد الحميد وهم فيه، وإنه من قول أنس فقد روى عبد الله بن المثني عن ثمامة قال: كان أنس يقول لبنيه يا بني قيدوا العلم بالكتاب فهذا علة الحديث.

وقال الدارقطني في العلل ٥/٤٤/ب ووهم في رفعه . والصواب عن ثمامة أن أنساً كان يقول ذلك ولا يرفعه.

قال موسى بن هارون كما في تقييد العلم: والذي عندنا والله أعلم أن عبد الحميد بن سليمان وهم في رفعه، وأرى أن عبد الحميد كان يحدث به موقوفاً لأن قتيبة بن سعيد قال: حدثنا عبد الحميد بن سليمان عن عبد الله بن المثني عن ثمامة عن أنس وذكره موقوفاً عليه.

فبان أن رواية الرفع خطأ منكراً والمعروف هو الوقف.

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٢٢٨ عن عبد الله بن سعد والشهاب في مسنده ١/٣٧٠ عن عبد الله بن حسين بن جابر كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة عن ابن شهاب عن أنس به مرفوعاً.

وهذا إسناد تالف: إسماعيل بن أبي أويس وإن أخرج له البخاري فإن النسائي وغيره جرحوه بجرح مفسر يقتضي رد حديثه وعدم صلاحيته في الشواهد والمتابعات، والبخاري أخذ أصول إسماعيل بإذنه وانتقى منها وعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه. قال ابن حجر في هدي الساري (٤١٠): «وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح

حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح؛ من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به  
«.

فبان أن إسماعيل تفرد به فلا يفرح بهذه الرواية.

وله شاهدان عن:

أ. عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قلت يا رسول الله أقيد العلم؟ قال: " نعم " قلت: وما تقييده؟ قال: " الكتاب " أخرجه الطبراني في الأوسط ١/ (٨٤٨) عن أحمد بن يحيى الحلواني.

والحاكم ١/ ١٠٦ عن أحمد بن سهل ومحمد بن صالح بن حبيب، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ١/ ٣١٧ عن محمد بن سنجر وعن أحمد بن زهير، والخطيب في تقييد العلم ٦٩/ عن الباغندي، وابن الجوزي في الواهيات رقم (٩٦) عن محمد بن بشر سبعتهم عن سعيد بن سليمان الواسطي عن عبدالله ابن المؤمل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمرو رضي الله عنهما به. ورواه ابن المؤمل عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

أخرجه الخطيب في تقييد العلم / ٦٩ من طريق ابن صاعد عن محمد بن يزيد الآدمي حدثنا معن بن عيسى حدثنا عبدالله بن المؤمل به.

ورواه عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن عمرو، أخرجه الخطيب في تقييد العلم / ٦٨ من طريق محمد بن يعقوب الأصم وأبي سعيد الصيرفي حدثنا العباس بن محمد الدوري حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا عبدالله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة عن عبدالله به.

وهذا إسناد ضعيف لأمرين:

- ١ . عبدالله بن المؤمل ضعيف كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٦/١٨٧ .
- ٢ . اضطراب عبدالله بن المؤمل فيه كما تقدم .
- وله متابعة لا تغني شيئاً أخرجها الخطيب /٦٩ من طريق الدارقطني: حدثنا أحمد بن محمد بن عمار حدثنا عبدالله بن أيوب، حدثنا إسماعيل بن يحيى، حدثنا ابن أبي ذئب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .
- وهذا إسناد تالف: إسماعيل بن يحيى هو ابن عبيد الله بن طلحة التيمي كذاب كما قال الدارقطني، وقال صالح جزرة: يضع الحديث، وقال الحاكم روى عن مالك ومسعر وابن أبي ذئب أحاديث موضوعة كما في لسان الميزان ١/٤٩٣ .
- ب . عن عبدالله بن العباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «(قيدوا العلم بالكتاب)» .
- أخرجه ابن عدي ٢/٧٩٢ حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله الأنصاري حدثنا حفص بن عمر بن أبي عمر العطاف عن أبي الزناد عن الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهما به .
- وحفص هذا منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم والساجي وانظر ترجمته في تهذيب الكمال ٧/٣٨ .

وعليه فالحديث ضعيف<sup>(١)</sup> أمثل طرقه رواية ابن المؤمل وقد تقدم ما فيها من

---

(١) لكن صححه الشيخ الألباني - رحمه الله - بمجموع طرقه ( السلسلة الصحيحة رقم ٢٠٢٦ ) . ( اللجنة العلمية ) .

ضعف وأما باقي طرقه وشواهده فلا تنتهض أبداً للشواهد والمتابعات.  
وسياتي في الباب أحاديث آخر في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

**الفصل الخامس: فهم الأحاديث السابقة  
وحكم كتابة الحديث**

## المبحث الأول: العلماء وموقفهم من الكتابة للحديث على ضوء ما ورد

بعد عرض الأحاديث التي وردت في النهي عن الكتابة، والأحاديث التي فيها الإذن بها، وقد تضمنت الأحاديث أمراً مطلقاً ونهياً مطلقاً فحصل التعارض الظاهر بينها، وقد سار العلماء في مثل هذه الأحاديث على خطوات محددة وهي: .

- ١- الجمع بين الحديثين إن أمكن ذلك، وحينئذ يعمل بهما جميعاً.
  - ٢- فإن لم يمكن الجمع، فيصار إلى نسخ أحد الخبرين بالآخر إن عرف التاريخ، فيعمل حينئذ بالناسخ ويترك المنسوخ.
  - ٣- فإن لم يعرف التاريخ ولم تقم دلالة على النسخ، فيصار إلى ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح.
  - ٤- فإن لم يمكن الترجيح توقف عن العمل بأحد الخبرين حتى يظهر<sup>(١)</sup>.
- وإذا تأملنا الأحاديث الواردة في الفصل السابق نجد أن الأحاديث الواردة في النهي لم يصح منها إلا حديث أبي سعيد رضي الله عنه المخرج عند الإمام مسلم، وأما الأحاديث الباقية فلا تصلح للحجة، وكانت الأحاديث الواردة في الإباحة أكثر عدداً وأصح سنداً. فكيف كان تعامل الأئمة مع هذه الأحاديث؟ لقد تعددت أقوال أهل العلم في ذلك، وسأعرض هذه الأقوال وحجج كل قول والمآخذ عليه:

القول الأول: رد حديث أبي سعيد وتضعيفه، والعمل بالأحاديث الواردة

---

(١) فتح المغيث ٨١/٣، تدريب الراوي ١٩٧/٢، توضيح الأفكار ٤٢٣/٢، نزهة النظر ص ٣٩.



فيها الإباحة، لأنها أصح إسناداً وأكثر طرقاً، فكأن الحكم باق على الأصل ولم ينقل هذا الأصل إلى غيره، وقد تقدم النقل عن البخاري وأبي داود أن الصحيح في هذا الحديث الوقف وأن هماماً أخطأ فيه وهذا بناءً على الأمور التالية:

١- تفرد همام بن يحيى العوذى بالحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، وهمام كان يخطئ إذا حدث من حفظه كما تقدم نقله.

٢- أن زيد بن أسلم إمام مدني مكثرت وتلامذته كثر من المدنيين والمكيين الملازمين له، ولم يرو هذا الحديث عنه إلا همام وهو كوفي ليس بالملازم لزيد بن أسلم.

٣- أن المنع من الكتابة مذهب مشهور لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه كما تقدم جمع طرق هذا عنه، فكان ينهى عن الكتابة عنه مطلقاً، ويعلل هذا خوف جعل الحديث قرآناً يشتغل به عن كتاب الله، ونجد في هذه الطرق أنه لم يعلل النهي بأن النبي ﷺ نهي عن الكتابة عنه، ولو كان عنده هذا لاكتفى به عن التعليل بما ذكر.

٤- أن لو كان الحديث بهذا اللفظ محفوظاً لاقتضى أن يكون النهي مستغرقاً لكل ما يتناوله، والصحابة رضي الله عنهم أتبع الناس للحديث، ومع هذا فإن أبا سعيد رضي الله عنه يذكر أنه لم يكتب عن النبي ﷺ إلا القرآن والتشهد، والتشهد من حديث النبي ﷺ، فكيف استثنى من النهي لو كان محفوظاً؟

٥- أن في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما المتقدم في صفة كتابته أنه كان يكتب ابتداءً وأقره النبي ﷺ على هذا، فلو كان هناك

نهي سابق لما كتب ولأنكر عليه الصلاة والسلام الكتابة، ولا يُشكل على هذا قول أبي هريرة رضي الله عنه « واستأذن رسول الله ﷺ في الكتابة عنه فأذن له »، فإن الاستئذان لا يكون دائماً بعد نهي، إذ قد يكون من باب الأدب، أو الإعلام بأنه يكتب الحديث لا القرآن الكريم.

٦- أن من نهاه عن الكتابة علل نهيهِ له بأن النبي ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا ولم يعللوه بأنه قد تقدم من النبي ﷺ نهي.

٧- أنه لما ذكر للنبي ﷺ كلام من نهاه، وعلة نهيهِم، أنكر عليهم ﷺ وأمره بالكتابة، ولم يذكر له أن العلة أنه قد نهي عن هذا.

٨- في حديث أبي شاه لم يحصل من الصحابة رضي الله عنهم توقف في الكتابة له فكأن الأصل عندهم أن لا ينهي.

٩- أن أياً من الصحابة رضي الله عنهم الذين نهيوا عن الكتابة لم يعلل نهيهِ عنها أن النبي ﷺ نهي عن الكتابة وهو فصل في الحكم حسم في المسألة، بل عللوا نهيهِم بأمور أخرى لا علاقة لها بأصل الحكم، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة في آخر المبحث القادم.

وعلى هذا فلا تعارض والعمل بحديث الإباحة لعدم الحظر. وقد مال إلى هذا الشيخ عبدالرحمن المعلمي رحمه الله في «الأنوار الكاشفة»<sup>(١)</sup>.

ولا يعارض هذا بأن الحديث في صحيح مسلم، وما فيه متلقى من الأمة بالقبول لأنه قد استثنى العلماء منه ما انتقده العلماء الأولون كما هو مقرر في كتب أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ص/ ٣٥، ٣٦، ٤٣.

(٢) شروط الأئمة الستة، علوم الحديث مع التقييد والإيضاح/ ٢٧، ٢٨، مجموع الفتاوى ١٨/ ١٧، النكت على

وأما من قال بصحة حديث النهي عن الكتابة فقد اختلفت توجيهاتهم في الجواب عن هذا التعارض على أقوال:

### القول الأول: أن حديث النهي عن الكتابة منسوخ بأحاديث الأمر بالكتابة:

فيكون من منسوخ السنة بالسنة ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قول جمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

ولعل دليل من قال بالنسخ أن نقلة من روى أحاديث الإباحة والوقائع التي ذكر فيها إباحة الكتابة حصلت في آخر حياة النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وبمثل هذا يستدل على النسخ ولا سيما أن نقلة الأخبار سمعوها من النبي ﷺ فينتفى الاحتمال بأن يكون سمعها من متقدم الإسلام<sup>(٣)</sup>.

ومن يتأمل أقوال العلماء في هذا سيجدها على ضربين:

أ- **الضرب الأول:** إطلاق القول بالنسخ دون تعليل مثل ابن قتيبة<sup>(٤)</sup> والخطابي<sup>(٥)</sup>، والبغوي<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>.

وعلى هذا فالنهي والإذن مجردان من العلة، وهما عامان للصحف والأشخاص والأزمنة<sup>(٨)</sup>.

==

كتاب ابن الصلاح ١/٣٧٩.

(١) مجموع الفتاوى ٢١/٣١٨.

(٢) دفاع عن السنة ٢١/٢١.

(٣) فتح المغيث ٣/٦٩.

(٤) تأويل مختلف الحديث ٢٨٧/٢٨٧.

(٥) أعلام السنن ١/٢١٦.

(٦) شرح السنة ١/٢٩٤.

(٧) النهاية ٤/١٤٨.

(٨) حجية السنة ٤٤٥/٤٤٥.

ب- **الضرب الثاني:** من قال بالنسخ وعلل هذا واختلف تعليلهم.

١- فمنهم من قال إن النهي في أول الإسلام عن كتابة غير القرآن لتتوفر همهم على القرآن وحده، وليمتاز القرآن بالكتابة عما سواه من السنن ولئلا يختلط بغيره، فلما علم أنه تميز وأفرد بالضبط والحفظ وأمنت عليه مفسدة الاختلاط والالتباس بغيره، أذن بالكتابة للسنة.

نقل هذا عن ابن شاهين<sup>(١)</sup>، وبه قال القرطبي<sup>(٢)</sup>، والسمعاني<sup>(٣)</sup>، وابن الصلاح<sup>(٤)</sup> والنووي<sup>(٥)</sup>، والذهبي<sup>(٦)</sup>، وابن القيم<sup>(٧)</sup>.

٢- ومنهم من قال إن النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس. قاله ابن حجر<sup>(٨)</sup>.

فكأن هذا القول يعني أن الإذن في حالة الأمن ناسخ للنهي، أما في حالة الخوف فيبقى النهي مستمراً<sup>(٩)</sup>.

وأما التعليل الأول فقد قال الشيخ عبدالغني عبدالخالق رحمه الله: لا نسخ؛ لأن النهي في أول الأمر كان خاصاً بحالة الخوف، والإذن في حالة الأمن، فلا

---

(١) عزاه السخاوي إليه في فتح المغيث ١٦٣/٢ ولم أجده في الناسخ والمنسوخ لابن شاهين بل إنه أطلق القول بالنسخ.

(٢) تفسير القرطبي ٢٠٧/١١.

(٣) أدب الإملاء والاستملاء / ١٤٦.

(٤) علوم الحديث / ١٧١.

(٥) شرح صحيح مسلم ١٣٠/٩.

(٦) سير أعلام النبلاء ١١/٣.

(٧) تهذيب السنن ٢٤٥/٥.

(٨) فتح الباري ٢٠٨/١.

(٩) حجية السنة / ٤٤٥، ٤٤٦ (بتصرف).

يرفعه الإذن بالنهي، لأنهما لم يردا في حالة واحدة بل هما في حالتين مختلفتين وعلتين متغايرتين، فيستمران هكذا إلى يوم القيامة، إن وجد الخوف توجه النهي، وإن وجد الأمن حصلت الإباحة فمن أين النسخ؟<sup>(١)</sup>.

وأما من قال بالنسخ المطلق دون تعليل، فإنه يردُّ عليه لو أن إنساناً حديث عهد بإسلام، أو أعجمي يخشى عليه أن يلتبس عليه غير القرآن فهل يصح أن نأذن له أن يكتب السنة دون أن يعرف القرآن أو يكتبهما معاً؟ بناءً على أن الإذن المطلق هو النسخ، لا شك أنه لا يؤذن له، فمن أين لنا أن ننهاء ما دمنا نقول: إن النهي منسوخ والنسخ إذا وقع رفع حكمه عن المكلفين<sup>(٢)</sup>؟  
فيبقى إذن ما رجَّحه ابن حجر رحمه الله فالنسخ توجه إذن إلى حالة الأمن من الالتباس فحينئذ رفع الحكم بحكم آخر وهو الإذن وأما في حالة الخوف من الالتباس فيبقى النهي مستمراً<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث: إن النهي كان متوجهاً عن كتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة فيكون نهياً خاصاً، وذلك خشية اختلاط القرآن بغير القرآن**

---

(١) حجية السنة / ٤٤٥، ٤٤٦ (بتصرف).

(٢) حجية السنة / ٤٤٥، ٤٤٦ (بتصرف).

(٣) فتح الباري ٢٠٨/١.

فلا يراد به النهي المطلق<sup>(١)</sup>، وذلك أنهم كانوا يسمعون القرآن وتأويله، فرمما كتبوا التأويل معه، ويؤيد هذا ما ورد من قراءات شاذة كمن قرأ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ<sup>ص</sup> فَكَفَرْتُمْ إِنْ طَعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ<sup>ط</sup> فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ<sup>ج</sup> ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ<sup>ج</sup> وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ<sup>ج</sup> كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ

ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ متاليات<sup>(٢)</sup> [المائدة / ٨٩]. وهذا القول له وجهة ولا سيما إذا عرفنا ندرة وسائل الكتابة كما تقدم في الفصل الثاني، ويوجز هذا زيد بن ثابت رضي الله عنه عندما جمع المصحف بتكليف من أبي بكر رضي الله عنه فقال « فتتبع القرآن أجمعه من العُسْب واللخاف » وفي رواية « القصب والعسب والكرانيف وجرائد النخل » وفي رواية « من الرقاع » وفي رواية « وقطع الأديم »<sup>(٣)</sup>، وفي رواية « والأكتاف »، وفي أخرى « والأضلاع »، وفي أخرى « والأقتاب »<sup>(٤)</sup>.

فإذا كان القرآن الكريم على عظيم مكانته لم يجد الصحابة رضي الله عنهم ما يكتبونه عليه إلا هذه الأشياء، وهي كما ترى قطع صغيرة مفردة، فأنى تتسع

(١) شرح السنة ٢٩٥/١، النهاية ١٤٨/٤، فتح المغي ١٦٢/٢.

(٢) وانظر القراءات في تفسير ابن كثير ٤٣٣.

(٣) انظر: فتح الباري، فقد ذكر طرقها ١٤/٩، والعُسْب جمع عَسِيب وهو جريد النخل، فكانوا يكشطون

الخص، ويكتبون في الطرف العريض، وقيل هو طرفها العريض الذي لم ينبت عليه الخوص، واللخاف

(٤) انظر المرجع السابق.

لغير القرآن، ولو كتب معه شيء والحالة هذه فهو ادعى أن يختلط معه غيره، وإذا كان الأصل في الشريعة التيسير المبني على قول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ<sup>ط</sup> وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

﴿البقرة: ٢٨٦﴾. وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ<sup>ق</sup> وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ﴾ [التغابن: ١٦]، فلم يكن في وسع الصحابة رضي الله عنهم إلا هذا، فاقصر من الأمر على كتابة ما ينزل من القرآن شيئاً فشيئاً ولو مرة واحدة، فهذا الذي هو وفق الطاقة، وما زاد فهو شاق عليهم<sup>(١)</sup>.

**القول الرابع:** أن النهي لمن أمن عليه النسيان ووثق بحفظه وخيف اتكاله على الخط إذا كتب، والإذن لمن خيف نسيانه ولم يوثق بحفظه، أو لم يخف اتكاله على الخط إذا كتب، قاله ابن حبان<sup>(٢)</sup> والبيهقي<sup>(٣)</sup> وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>،

(١) الأنوار الكاشفة / ٣١، ٣٢، ٣٧.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١/ ٢٦٥.

(٣) المدخل / ٤١٠.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١/ ٢٩٢.

والخطيب<sup>(١)</sup>، وهذا هو المفهوم من بعضها، وجه به أبو سعيد الخدري وأبو موسى الأشعري - رضي الله عنهم - كما سيأتي، وبه يفهم جماعة من السلف كان الواحد يكتب ويحفظ، فإذا حفظ محاه، مثل مسروق وابن سيرين وعاصم بن ضمرة وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

**القول الخامس:** أنه نهي أن يكتب مع القرآن غيره فيضاهي بتلك الكتب، فينكب على غير القرآن ويترك كتاب الله، فتشبه الأمة الأمم السابقة عندما جعلوا مع كتاب الله المنزل عليهم كتباً أخرى فتركوا كتاب الله وانكبوا على الكتب الأخرى، وكأن هؤلاء يقدمون القرآن بالعناية، ولا يمنع أن يعتني بغيره، لكن هذه العناية تابعة للقرآن، وهذا هو المفهوم من كلام الرامهرمزي<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا يحمل نهي عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وغيرهما إذ قد جاء هذا التعليل أو معناه من كلامهم. كما سيأتي إن شاء الله. ثم أثر عن أكثرهم التدوين والحث على الكتابة.

**القول السادس:** أن الإذن مخصوص بعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن ذلك على عبد الله أذن له، قاله ابن قتيبة<sup>(٤)</sup> في توجيه آخر للحديث.

---

(١) تقييد العلم / ٥٨.

(٢) جامع بيان العلم وتقييد العلم في الموضوعين السابقين.

(٣) المحدث الفاضل / ٣٨٦.

(٤) تأويل مختلف الحديث / ٢٨٧.



وهذا القول فيه ضعف لأنه يصدق لو لم يكتب الحديث من الصحابة أحد سوى عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، كيف وقد ذكر أن الصحابة كانوا يكتبون بين يديه كما تقدم، وكذلك الأحاديث المتكاثرة التي تبين كتابة الصحابة للحديث.

**القول السابع:** أن النهي منصبٌ على التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن الكريم، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملايسات خاصة، إذ إن النهي جاء عاماً مخاطباً فيه الصحابة جميعاً، والإذن لظروف خاصة أو لأشخاص معينين دليل على أن الكتابة مسموح بها إذا لم يكن تدويناً عاماً كالقرآن، قاله د. مصطفى السباعي رحمه الله<sup>(١)</sup>.

وهذا القول مثل سابقه، إذ ما ورد في عبدالله بن عمرو السابق وتصريح النبي ﷺ له بالكتابة، وأن الصحابة كانوا يكتبون بين يديه الحديث، ينفي هذا القول.

هذا مجمل فهم الأئمة رحمهم الله للأحاديث الواردة في النهي والإذن بالكتابة، ومن تأمل الأقوال السابقة جميعها فإنه لم يختلف أن كتابة الحديث وتدوينه جائزة، وكأن هذا هو الأصل الذي مضى عليه النبي ﷺ حتى لحظة وفاته، حيث همّ أن يكتب لأُمته كتاباً لا يختلفون عليه من بعده، كما ثبت هذا عنه ﷺ إذ قال في مرض موته « ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع / ٦١.

بعده أبدأ<sup>(١)</sup>.

ودل على هذا الإجماع ونقله ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> والذهبي<sup>(٣)</sup>، وهذا الإجماع إنما هو بعد اختلاف الصحابة رضي الله عنهم، واختلافهم ليس في أصل الحكم وإنما هو لعل أخرى أبانوها، بدليل أنهم عزموا على الكتابة وكتبوها وأمروا بكتابتها.

ودل على هذا القياس كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب جوائز الوفاء رقم (٣٠٥٣) عن قبيصة، وفي الجزية والمواذعة باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (٣١٦٧) عن محمد بن سلام وفي المغازي باب مرض النبي ﷺ ووفاته (٤٤٣١) عن قتيبة ومسلم في الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (٤٢٣٢) عن سعيد بن منصور وقتيبة وأبي بكر بن أبي شيبه وعمرو الناقد، سندهم عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس به وله طرق عدة عن ابن عباس وفي الباب عن عائشة وجابر رضي الله عنهم.

(٢) علوم الحديث / ١٧١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/٣.

رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ  
إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا  
دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ  
أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَنْ تَكُونَ  
تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ  
وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ  
فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

﴿البقرة: ٢٨٢﴾.

قال الطحاوي رحمه الله: «فلما أمر الله عز وجل بكتابة الدين خوف الريب  
كان العلم الذي حفظه أصعب من حفظ الدين أخرى أن تباح كتابته خوف  
الريب فيه»<sup>(١)</sup>.

ودل على هذا النظر فإن الكتابة لها أثر كبير في حفظ العلم، وقد تواردت  
عبارات أهل العلم في ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الصلاح رحمه الله: ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر  
الآخرة.

(١) شرح معاني الآثار ٣١٩/٤.

(٢) المحدث الفاضل / ٣٧٦، تقييد العلم / ١٧٤، جامع بيان العلم وفضله / ٣١٤ فما بعدها.

ثم إن النبي ﷺ أمر بالتبليغ عنه وهو يتضمن إباحة الكتابة والتقييد؛ لأن النسيان من طبع البشر، ومن اعتمد على حفظه لا يؤمن عليه الغلط فترك التقييد يؤدي إلى سقوط أكثر الحديث، وتعذر التبليغ وحرمان آخر الأمة من معظم العلم<sup>(١)</sup>.

والذي ظهر لي من خلال أقوال أهل العلم ترجح القول بعدم صحة النهي عن الكتابة عنه ﷺ، أو أن النهي مخصوص بالألا يكتب مع القرآن غيره في صحيفة واحدة، بما قدمته من حجج فيها والله أعلم. على أني لا أغفل ثمة الخلاف في هذه الأقوال، فإن حكم الكتابة معتبر في حال الكاتب، وعليها تدور الأحكام فقد تكون الكتابة في حين واجبة، وقد تكون مستحبة، وقد تكون مكروهة.

قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله:

« والأصل فيها الإباحة لأنها وسيلة، وقد أذن النبي ﷺ لعبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن يكتب ما سمعه منه، رواه أحمد بإسناد حسن. فإن خيف منها محذور شرعي منعت، وعلى هذا يحمل النهي في قوله ﷺ "لا تكتبوا عني..." الحديث، وإذا توقف عليها حفظ السنة وإبلاغ الشريعة كانت واجبة، وعليه تحمل كتابة النبي ﷺ بحديثه إلى الناس يدعوهم إلى الله عز وجل ويبلغهم شريعته كما في حديث أبي شاه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شرح السنة ٢٩٥/١.

(٢) مصطلح الحديث ( بتصرف واختصار ) / ٤٩.



## المبحث الثاني: فهم المخالفين لأحاديث النهي والإباحة

يبدو أن إيقاع الإشكال في كتابة الحديث والنهي والإباحة قد سم جدّاً أثاره المناوئون للسنة حيث نقل ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ . عنهم قولهم: إنها أحاديث متناقضة وفيها اختلاف<sup>(١)</sup>.

وإذا كان قد تقدم بيان الحق في هذه الأحاديث وأنه لا تعارض بينها البتة فإن هذه المسألة قد وافقت هوى في نفوس بعض الناس ولا سيما في هذا العصر فرأوا أن الثابت في هذا هو نهي النبي ﷺ عن الكتابة، وأن الصحيح أن نهي ناسخ لإذنه لأمرين:

١ - استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها وذلك بعد وفاة النبي ﷺ.

٢ - عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ولو دونوا ونشروا لتوافر ما دونوه<sup>(٢)</sup>. وهذا قول مردود لا شك في هذا بما يلي:

١ - ما تقدم سابقاً من أنه لا معارضة سواء قلنا إن حديث النهي معلّ بالوقف، أو قلنا إنه صحيح، لأن النسخ المطلق لا يصح أن يثبت بين هذه الأحاديث، وأن النهي مخصوص بكتابة شيء آخر مع القرآن في صفحة واحدة، أو أن النهي مخصوص إما عند الخوف من اختلاطه بالقرآن أو لكيلا تنصرف الهمم إلى تحصيل غير القرآن، فعلى

---

(١) تأويل مختلف الحديث / ٢٨٦.

(٢) أضواء على السنة المحمدية / ٢١ نقلاً عن رشيد رضا.

الاحتمالين لا يصار إلى النسخ ما دام أنه لم يُذكر تاريخ فيه أولم ينص عليه النبي ﷺ أو الصحابة، فحيثُذ إما رد أحدهما بحجة، وتقدم قوة قول من أعل الحديث الذي حمل النهي بالوقف، وإما قبولهما فيجمع بينهما بلا تعسف، وقد حصل الجمع والحمد لله.

٢- سلمنا بأنه يلزم النسخ فنظرة متأملة لأحاديث الباب يتضح بها تأخر الأحاديث التي فيها الإباحة بوجوه عدة: .

أ . كتابة عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ حصلت بعد السنة السابعة للهجرة، إذ إنه أسلم وهاجر حينذاك واستمر على كتابة الحديث.

ب . أبو هريرة رضي الله عنه شهد لعبدالله أنه كان يكتب وظاهر الحديث ومفهومه أنه استمر على الكتابة؛ بدليل جزم أبي هريرة بكثرة حديث عبدالله بسبب أنه كان يكتب <sup>(١)</sup>.

ج . همهمه ﷺ بأن يكتب كتاباً في مرض موته، وقد اختلف في المراد بهذا الكتاب هل هو بيان اسم الخليفة من بعده أو هو كتاب يشمل الشرائع التي لا ينبغي الاختلاف فيها؛ وهو ﷺ لا يهم إلا بحق، وعلى أي المعنيين فما يريد كتابته هو من سنته ووقت ذلك كان في أواخر أيامه، فكيف يكون النهي هو المتأخر؟ <sup>(٢)</sup>.

د . الإجماع من الأمة القطعي بعد عصر الصحابة والتابعين على إباحة

---

(١) الكبرى/٨٢، ٥٠٠/٩، سير أعلام النبلاء ٩١/٣، الإصابة ٣٥١/٢.

(٢) انظر حجية السنة /٤٤٧.

الكتابة وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول<sup>(١)</sup>. وهو يدل بصورة قاطعة أن الإذن هو الأخير.

هـ . تقدم أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان عنده صحيفة فيها حديث النبي ﷺ، وكذا علي بن أبي طالب ورافع بن خديج رضي الله عنهم وغيرهم كانت عندهم كتب، فلو كان النهي متأخراً لبادروا إلى محو ما في هذه الصحف امتثالاً لأمره ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين وهي هذا القول، وأما ما استدل به على أن النهي هو المتأخر:  
١ . استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها وذلك بعد وفاة النبي ﷺ.

فسأورد على سبيل الإيجاز ما ورد عنهم ثم بيانه بياناً شافياً إن شاء الله بما يرد كلام هؤلاء.

#### أولاً عن أبي بكر رضي الله عنه:

أنه جمع الحديث عن الرسول ﷺ فكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيراً، قالت عائشة رضي الله عنها " فغمني "، فقلت: «تقلب لشكوى أو لشيء بلغك»؟ فلما أصبح، قال: « أي بنيه هلمي الأحاديث التي عندك » فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها، ثم قال «خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني، فأكون قد تقلدت ذلك».

وزاد في رواية « فأكون قد تقلدت ذلك، ويكون قد بقي حديث لم أجده،

---

(١) الباعث الحثيث / ١١٢.

(٢) تهذيب السنن ١/ ٢٤٥.



فيقال: لو كان قاله رسول الله ﷺ ما غي على أبي بكر إني حدثكم الحديث ولا أدري لعلي لم أتبعه حرفاً حرفاً».

أخرجه الحاكم كما في كنز العمال (٢٨٥/١٠) عن موسى بن حماد والغلابي والزيادة له. كلاهما عن المفضل بن غسان الغلابي عن علي بن صالح عن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن إبراهيم ابن عمرو بن عبيد الله التيمي . وفي رواية الغلابي . عمر حدثني القاسم بن محمد عن عائشة . وفي رواية الغلابي القاسم أو ابنه عبدالرحمن .

وهذا إسناد قال فيه الذهبي في التذكرة ٥/١: لا يصح.

وقال ابن كثير كما في الكنز: غريب من هذا الوجه جداً وعلي بن صالح لا يعرف.

قلت: على بن صالح هذا شبه المجهول ذكره الخطيب في المتفق وقال: (١٦٥٢/٣) مديني أحسبه زبيرياً. أ.هـ.

ولو صح الخبر لم يكن فيه حجة على ما قال لأنه لو كان آخر الأمرين النهي عن الكتابة ما كتب أصلاً<sup>(١)</sup>.

وفعل أبي بكر رضي الله عنه على خلاف ما زعمه هؤلاء فقد كتب كتاباً لأنس رضي الله عنه وكان عامله على البحرين، بين فيه فرائض الصدقة وعليه ختم النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الأنوار الكاشفة / ٣٧، ٣٨.

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة باب العرض في الزكاة (١٤٤٨)، وفي باب لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع (١٤٥٠) وفيه باب ما كان من خليطين فأتهما يتراجعان بينهما بالسوية (١٤٥١)، وفيه باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده (١٤٥٣)، في باب زكاة الغنم (١٤٥٤)، وفيه باب لا يؤخذ

### ثانياً عن عمر رضي الله عنه:

أراد أن يكتب السنن فاستفتى الصحابة في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء». «

أخرجه عبدالرزاق في جامع معمر (٢٥٧/١١).

والخطيب في تقييد العلم (١٩/) عن الثوري كلاهما عن معمر عن الزهري عن عروة به، لكن عروة لم يسمع من عمر رضي الله عنهم كما في جامع التحصيل (٢٣٦/)، وفي سنده اختلاف كما بين الخطيب، ولا حجة في هذا الخبر للمخالف، لأنه لو كان النهي ناسخاً أو معلوماً لما استشار الصحابة ولما أشاروا عليه بها، وإن أعرض عن الكتابة بما ذكر علقته في هذا الخبر، وكذلك. الأخبار الأخرى التي رويت عنه وهي ضعيفة ولو فرض صحتها لحملت على ما علله عمر رضي الله عنه إذ وردت فيها هذه العلة وقد ورد عنه ما يدل على كتابته للسنة فقد كتب مجموعة من الأحاديث وأرسلها إلى بعض عماله منها ما أخرجه مسلم أن عمر كتب إلى عتبة بن فرقد وهو بأذربيجان وفيه: « وإياكم والتنعيم وزبي أهل الشرك، ولبوس الحرير، فإن رسول الله ﷺ نهي عن

---

في الصدقة همة ولا ذات عوار (١٤٥٥)، وفي الشركة باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (٢٤٨٧) وفي فرض الخمس باب ما ذكر في درع النبي ﷺ (٣١٠٦)، وفي اللباس باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر (٥٨٧٨)، وفي الحيل باب في الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق حشية الصدقة (٦٩٥٥).

لبوس الحرير إلا هكذا... الحديث «<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً ابن مسعود رضي الله عنه:

اشتهر عنه نهي عن الكتابة لكن من تأمل ما ورد عنه وجدته ينهى عن الكتابة عنه، تارة لئلا ينكب الناس على الحديث ويدعون القرآن<sup>(٢)</sup>، أو أن هذه الكتب فيها أذكار مستحدثة وهيئات مبتدعة<sup>(٣)</sup>، أو أن هذه الكتب من كتب أهل الكتاب<sup>(٤)</sup>. فلا يصح أن تحمل على النهي عن كتابة الحديث مطلقاً لأنه لم يعلل هذا بنهي النبي ﷺ عن الكتابة بل بأمور أبانها لحظة تخلصه من هذه الكتب.

### رابعاً أبو موسى الأشعري رضي الله عنه:

فقد محى كتاباً خطه عنه ابنه أبو بردة بن أبي موسى رضي الله عنهما<sup>(٥)</sup> ولم يعلل هذا بأن النبي ﷺ نهى عن الكتابة عنه بل خشي أن يتكل أبو بردة على الكتاب ويهمل الحفظ وأمره بقوله احفظ كما حفظنا.

### خامساً أبو سعيد رضي الله عنه:

- 
- (١) أخرجه مسلم في اللباس باب تحريم الذهب والحرير على الرجال رقم (٥٤١١) عن عاصم الأحول ورقم (٥٤١٣) عن سليمان التيمي ورقم (٥٤١٥) عن قتادة ثلاثتهم عن أبي عثمان النهدي به وفي لفظ قتادة أن عمر صدر الكتاب بالحديث.
- (٢) انظر جامع بيان العلم وفضله ٢٧٨/١.
- (٣) سنن الدارمي ١٢٤/١.
- (٤) المصدر السابق ١١٣/١.
- (٥) أخرجه ابن سعد ١٠٥/٤، وابن أبي شيبه ٥٣/٩، وأبو خيثمة في العلم رقم (١٥٣) والدارمي ١٢٢/١، والبخاري ١٣٤/٨، والراهمزمي ٣٨١/١، والبيهقي في المدخل (٧٣٨)، والخطيب في تقييد العلم ٤٠ بطرق عن أبي بردة عن أبيه وهو صحيح.

وتقدم بيان مذهبه مفصلاً في المبحث الأول من هذا الفصل.

#### سادساً ابن عباس رضي الله عنهما:

فقد قال « لا نكتب العلم ولا نُكْتَبُ »<sup>(١)</sup>. وورد في بعض الروايات أنه لما ذكر أن هناك من يكتب عنه قام من مجلسه إنكاراً عليه.

وإذا تأملنا ما ورد عنه من نصوص نجده يعلل ذلك بأن ضلال أهل الكتاب جاء بسبب انكباهم على كتب غير كتاب الله<sup>(٢)</sup>.

ومع هذا فقد كان ابن عباس يكتب ويكتب عنه وهو يرى وأمر بالكتابة عنه<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد مثل هذا النهي عن جماعة من الصحابة<sup>(٤)</sup>، ومع تأملها وتأمل ما سبق نجدها لا تخرج عن أحد أمرين:

أ - إما أنه لم يصح عنهم، وفعلهم على خلاف ما ورد عنهم.

ب - أو صح عنهم ولكنهم لم يعللوا النهي بأن النبي ﷺ نهي عن الكتابة عنه، بل بأمور أخرى خارجة عنه.

فكيف يقال بعد هذا أن امتناع من امتنع من الصحابة عن الكتابة إنما هو بسبب ما توافر عندهم من نهي النبي ﷺ.

وأما ما ذكروه أن النهي هو آخر الأمرين لأن الصحابة لم يدونوا الحديث

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر ٢٨٥/١١ عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وله طرق أخرى وهو صحيح.

(٢) الطبقات الكبرى ٣٣٦/٦.

(٣) دراسات في الحديث النبوي ١١٧/١.

(٤) انظر دراسات في الحديث النبوي ٩٥/١ فما بعدها.

ولم ينشروه، وأن لو دونوه لتوافرت الدواعي على نشره.  
فهذا قول من لم يمعن النظر في تواريخ الرجال وأحوال الرواة. ولو تأملنا  
الصحيحين فقط لوجدنا نسخاً كثيرة عن الصحابة اتفقا على إخراجها، أو تفرد  
أحدهما بها عن الآخر مثل:

- ١- صحيفة الزكاة التي كتبها أبو بكر لأنس رضي الله عنهم.
- ٢- صحف أبي صالح وهمام بن منبه والمقبري وعبدالرحمن الحرقى عن أبي هريرة رضي الله عنهم.
- ٣- صحيفة حميد الطويل وسليمان التيمي عن أنس رضي الله عنهم.
- ٤- صحيفة أبي سفيان والشعبي ومحمد بن علي الباقر عن جابر رضي الله عنهم.
- ٥- صحيفة رافع بن خديج رضي الله عنه.
- ٦- صحيفة سبيعة الأسلمية رضي الله عنها.
- ٧- صحيفة أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنهما.
- ٨- صحيفة سالم بن أبي أمية وعمر بن عبيد الله عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.
- ٩- صحيفة سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.
- ١٠- صحيفة عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما « الصادقة » وقد رواها عنه أناس.
- ١١- صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- ١٢- صحيفة عمر لعتبة بن فرقد رضي الله عنه.
- ١٣- صحيفة فاطمة بنت قيس رضي الله عنها.

١٤ - صحيفة المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

١٥ - صحيفة سمرة بن جندب رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

وغير ذلك كثير ولو تأملنا كتب السنة لوجدنا أضعاف ذلك، على أن هذا التدوين لم يكن رسمياً بل بحسب ما توافر لدى الرواة من رسائل الكتابة وانشغالهم بمدارسة القرآن، فقد كان للسنة حظ عظيم في التدوين وأما حجتهم الداحضة أن الكتابة من لوازم الحجية فمردودة بما سبق تقديمه في الفصل الثالث.

---

(١) المصدر السابق ٩٢/١ فما بعدها.

## خاتمة

وإذا آن لي أن أضع القلم في ختام هذا البحث فإنه لا بد من تسطير هذه الكلمات لتستبين نتائج هذا البحث:

١- أن كشف الشبهات التي يثيرها المناوئون لا ينبغي فقط على الرد النظري، بل بتتبعها عن طريق كشف الأسس التي تقوم عليها، واجتثاث هذه الأسس لأنها تقوم على جرف هار كما في شبهة عدم كتابة السنة.

٢- تبين أن الكتابة لا تقوم بمفردها بها الحجة بل هي وسيلة مرتبطة بحال النقل والنقلة.

٣- أن الحديث النبوي قد دون منه على عهد النبي ﷺ نصيب وافر مبارك.

٤- أن أكثر الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة غير ثابتة عن النبي ﷺ، وما ثبت منها فلا أثر له؛ إذ هو نهي مخصوص بحالة معينة، بدليل أن الصحابة رضي الله عنهم الذي أثر عنهم كراحتهم كتابة الحديث لم يعللوا كراحتهم بعلة النهي عن النبي ﷺ بل بأمور أخرى لا علاقة لها به.

هذا ما تيسر لي كتابته من نتائج وأسأل الله تعالى أن يختم لنا بالصالحات أعمالنا وأن يغفر لنا ولوالدينا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## المصادر والمراجع

- (١) الإحسان في تقريب صحيح أبي حاتم بن حبان: لابن بلبان علاء الدين ابن بلبان الفارسي ت ٧٣٩هـ - تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- (٢) الأوائل للعسكري الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري ت ٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٣) أحكام القرآن للجصاص أبي بكر أحمد بن علي الرازي ت ٣٧٠هـ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤) اختصار علوم الحديث: لابن كثير إسماعيل بن عمر ت ٧٧٤هـ، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، دار التراث - القاهرة ١٣٩٥هـ.
- (٥) أدب الإملاء والاستملاء: للسماعي أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني ت ٥٢٦هـ - تحقيق ماكس فايسفيلر، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠١هـ الطبعة الأولى.
- (٦) الأدب المفرد: للبخاري أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ت ٢٥٦هـ، بعناية: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (٧) الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء: لمغلطاي بن قليج ت ٧٦٢هـ، تحقيق محمد نظام الدين، دار القلم بدمشق، والدار الشامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (٨) الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر أحمد بن علي ت ٨٥٢هـ. دار



- الفكر بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٩) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٨٠ م.
- (١٠) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: للخطابي أبي سليمان حمد ابن محمد ت ٣٨٨ هـ - تحقيق ودراسة د. محمد بن سعد آل سعود، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- (١١) أعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن القيم شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ت ٧٥١ هـ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٣ م.
- (١٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: المعلمي عبدالرحمن بن يحيى ت ١٣٨٦ هـ، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٢ هـ.
- (١٣) البداية والنهاية: لابن كثير، دار الفكر، بيروت، لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- (١٤) البرهان في علوم القرآن: للزركشي أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر / ت ٧٩٤ هـ، تحقيق يوسف المرعشلي وزملائه، دار المعرفة بيروت - لبنان ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (١٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله ت ٢٨١ هـ، وضع حواشيه خليل المنصور، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة،

- الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (١٦) تاريخ الأمم والملوك، للطبري محمد بن جرير أبي جعفر ت ٣١٠ هـ، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م.
- (١٧) تاريخ خليفة بن خياط العصفري ت ٢٤٠ هـ، تحقيق د. أكرم العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م.
- (١٨) تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر، إعداد: الخطيب للإنتاج والتوزيع، الإشراف العلمي، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي.
- (١٩) تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ . صححه وضبطه محمد زهري النجار ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٣ م دار الجليل بيروت.
- (٢٠) التبيان في أقسام القرآن لابن القيم، تصحيح محمد بن حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- (٢١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي يوسف بن عبدالرحمن ت ٧٤٢ هـ، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٢٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، جلال الدين أبي بكر ت ٩١١ هـ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار إحياء السنة النبوية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م.
- (٢٣) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير تحقيق محمد أنس مصطفى الخن، دار الرسالة، بيروت.
- (٢٤) تقييد العلم: الخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت ٤٦٣ هـ، تحقيق د. يوسف العش، دار الوعي حلب، سوريا، الطبعة الثالثة

١٩٨٨ م.

(٢٥) تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٢٦) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم، تحقيق أحمد بن محمد شاکر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٢٧) تهذيب الكمال: للمزي، تحقيق د: بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٢٨) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار: للصنعاني محمد بن إسماعيل ت ١١٨٥-، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ.

(٢٩) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي محمد بن عبد الرؤوف ١٠٣١ هـ، تحقيق د. محمد رضوان دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.

(٣٠) الجامع: للترمذي محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩ هـ، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

(٣١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

(٣٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لابن جرير، دار الفكر بيروت، لبنان ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي خليل بن كليدي ت ٧٦١ هـ، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٤٠٧ هـ -

١٩٨٧م.

(٣٤) الجامع الصحيح للبخاري، ضمن مجلد يحوي الكتب الستة إشراف ومراجعة صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣٥) الجامع الصحيح لمسلم: أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١ هـ، انظر السابق.

(٣٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي محمد بن أحمد ت ٦٧١ هـ، تحقيق أحمد البردوني، دار الشعب القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٢ هـ.

(٣٧) جزء فيه حديث المصيصي لوين: محمد بن سليمان ت ٢٤٦ هـ، تحقيق مسعد السعدني، دار أضواء السلف، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٣٨) جمل من كتاب أنساب الأشراف: للبلاذري أحمد بن يحيى بن جابر ت ٢٧٩ هـ، تحقيق د. سهيل زكار، د. رياض زركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

(٣٩) حجية السنة: د. عبدالغني عبدالخالق، دار الوفاء، المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.

(٤٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله ت ٣٤٠ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٤١) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي دمشق ١٤٠٠ هـ.

(٤٢) دراسات في تاريخ العرب القديم: د. محمد بيومي مهران، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر

١٣٩٧هـ.

- (٤٣) ذكر أخبار أصفهان: لأبي نعيم، نشر الدار العلمية الهند - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤٤) زاد المعاد في هدي خير العباد ﷺ: لابن القيم، تحقيق شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤٥) السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ت ٢٧٥هـ مراجعة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت - لبنان.
- (٤٦) السنن: للدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن ت ٢٥٥هـ، دار إحياء السنة النبوية.
- (٤٧) السنن الكبرى: للنسائي أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن ٣٠٣هـ تحقيق د. عبد الغفار البنداري، سيد كسروي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- (٤٨) السنن الكبرى: للبيهقي أحمد بن الحسين ت ٤٥٨هـ، دار الفكر بيروت، لبنان.
- (٤٩) السنة: لابن أبي عاصم أبي بكر أحمد بن عمرو ت ٢٨٧هـ، تحقيق وتخرىج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت.
- (٥٠) السنة ومكانتها في التشريع: د. مصطفى حسني السباعي ت ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- (٥١) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل: تحقيق ودراسة د. زياد منصور مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -

- ١٩٩٤ م.
- (٥٢) سير أعلام النبلاء: للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨هـ، تحقيق: لجنة من المحققين، إشراف شعيب الأرناؤوط الطبعة السابعة ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م - مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٥٣) السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون: للحلي علي بن برهان الدين ت ١٠٤٤هـ، دار المعرفة، بيروت.
- (٥٤) السيرة النبوية: للدماطي شرف الدين عبدالمؤمن بن خلف ت ٧٠٥هـ تحقيق أسعد بن محمد الطيب، دار الصابوني، حلب، سوريا الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م.
- (٥٥) السيرة النبوية لابن هشام عبدالمملك بن هشام الحميري ت نحو ٢١٥هـ، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، دار الكتب العلمية بيروت.
- (٥٦) شرح السنة: للبعوي الحسين بن مسعود الفراء ت ٥١٦هـ تحقيق شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- (٥٧) شرح معاني الآثار: للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الحجري ٣٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٥٨) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي: أحمد بن علي ت ٨٢١هـ. تحقيق محمد بن حسين شمس الدين، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- (٥٩) الضعفاء: للعقيلي محمد بن عمرو أبي جعفر ت ٣٢٢هـ، تحقيق عبدالمعطي قلعه جي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- (٦٠) الطبقات الكبرى: لابن سعد أبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع  
ت ٢٣٠هـ تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة  
الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٦١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: لابن القيم، تحقيق د. محمد  
جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة.
- (٦٢) أ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني علي بن عمر  
ت ٣٨٥هـ تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة،  
الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ب - صورة من مخطوطة المجلدين الرابع والخامس منه، من مصورات  
مكتبة شيخنا د. محمود الميرة.
- (٦٣) العلل: لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي  
ت ٣٢٧هـ دار المعرفة، بيروت.
- (٦٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي أبي الفرج عبدالرحمن  
بن الجوزي ت ٥٩٧هـ، اعتنى به خليل الميس، دار الكتب العلمية،  
بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- (٦٥) العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب ت (٢٣٤هـ) تحقيق محمد ناصر  
الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- (٦٦) علوم الحديث المطبوع مع التقييد والإيضاح: لابن الصلاح عثمان ابن  
عبدالرحمن ت ٦٤٣، دار الحديث - بيروت، الطبعة الأولى  
١٤٠٥هـ.
- (٦٧) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ: لابن الوزير  
محمد بن إبراهيم ت ٨٤٠هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة  
الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- (٦٨) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير: لابن سيد الناس أبي الفتح اليعمري ت ٧٣٤هـ، تحقيق إبراهيم بن محمد رمضان، دار العلم بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - .
- (٦٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر، بعناية محب الدين الخطيب، وحقق الأجزاء الثلاثة الأولى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ت ١٤٢٠هـ، دار الفكر، بيروت، مصورة عن السلفية.
- (٧٠) فتح المغيـث شرح ألفية الحديث: للسـخاوي شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ت ٩٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٧١) فتوح البلدان: للبلاذري، مراجعة وتعليق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (٧٢) في شمال غرب الجزيرة: حمد الجاسر ت ١٤٢٠هـ ومنشورات دار اليمامة، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- (٧٣) القاموس المحيط: للفيروزآبادي محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ، مؤسسة الحلبي وشركاه.
- (٧٤) الكامل في الضعفاء: لابن عدي، أبي أحمد عبدالله بن عدي ت ٣٦٥هـ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - دار الفكر - بيروت.
- (٧٥) الكفاية في علوم الرواية: للخطيب، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- (٧٦) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للهندي علاء الدين الهندي ت ٩٧٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- (٧٧) الكشف والبيان للثعلبي أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم ت ٤٢٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م.



- (٧٨) لسان العرب المحيط: لابن منظور محمد بن مكرم ت ٧١١هـ إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.
- (٧٩) لسان الميزان: لابن حجر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- (٨٠) المتفق والمفترق للخطيب دراسة وتحقيق د. محمد بن صادق المحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- (٨١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثم علي بن أبي بكر ت ٨٠٧هـ مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
- (٨٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، توزيع الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.
- (٨٣) المحاضرات: النادي الأدبي الثقافي بجدة / ١٤٠٩هـ.
- (٨٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامهرمزي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي ت ٣٦٠هـ. تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ الطبعة الثالثة.
- (٨٥) مختار الصحاح: للرازي محمد بن أبي بكر، مكتبة المؤيد ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م الطائف.
- (٨٦) مختصر زوائد مسند البزار: لابن حجر، تحقيق صبري عبدالحالق مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- (٨٧) المدخل إلى السنن الكبرى: للبيهقي تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي نشر دار الحلفاء للكتاب الإسلامي.
- (٨٨) المستدرک على الصحيحين للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري ت ٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٨٩) المسند: لابن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤٠هـ، المكتب

- الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ.
- (٩٠) المسند للبزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ٢٩٢هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ت ١٤١٩هـ، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- (٩١) المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى ت ٣٠٧هـ، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار القبلية، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٩٢) مسند الشاميين: للطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠هـ تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- (٩٣) مسند الشهاب للقضاعي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي ت ٤٥٤هـ، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- (٩٤) المصاحف: لابن أبي داود أبي بكر عبدالله بن سليمان ت ٣١٦هـ، مطبوعات مؤسسة قرطبة - مصر.
- (٩٥) مصادر الشعر الجاهلي، وقيمتها التاريخية، د. ناصر الدين أسد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة ١٩٨٢م.
- (٩٦) المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبه أبي بكر عبدالله بن محمد الكوفي ت ٢٣٥هـ تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية - الهند.
- (٩٧) المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ تحقيق حبيب عبدالرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٩٨) مصطلح الحديث: لابن عثيمين محمد بن صالح ت ١٤٢١هـ، مكتبة

- الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- (٩٩) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، تحقيق مجموعة من طلاب الدراسات العليا في قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض، تنسيق د. سعد الشثري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (١٠٠) المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني، منشورات دار الحرمين، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (١٠١) المعجم الكبير للطبراني تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (١٠٢) المعجم لابن الأعرابي أبي سعيد أحمد بن محمد ت ٣٤٠هـ، تحقيق عبدالمحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- (١٠٣) المعرفة والتاريخ للفسوي يعقوب بن سفيان ت ٢٧٧هـ، تحقيق د. أكرم العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- (١٠٤) المعمرن والوصايا: لأبي حاتم السجستاني سهل بن عثمان ت ٢٥٠هـ تحقيق عبدالمعمر عامر، دار إحياء الكتب العلمية ١٩٦١م، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (١٠٥) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٠٦) المفردات في غريب القرآن للأصبهاني الحسين بن محمد الراغب ت ٥٠٢هـ نشره د. محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو الأمريكية، ١٩٧٠م.

- (١٠٧) مقدمة ابن خلدون: عبدالرحمن بن خلدون ت ٨٠٨هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٠٨) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: محمد بن عبدالعظيم، دار إحياء الكتب العلمية.
- (١٠٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي يحيى بن شرف ت ٦٧٦هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- (١١٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- (١١١) الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين أبي حفص عمر بن أحمد ابن عثمان ت ٣٨٥هـ، تحقيق علي بن محمد معوض، وعادل بن أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- (١١٢) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لابن حجر.
- (١١٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق د. زين العابدين ابن محمد بلا فريج، أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- (١١٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد ت ٦٠٦هـ، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية بيروت.

## فهرس الموضوعات

المقدمة .....	١
الفصل الأول: في تعريف الكتابة و إطلاقها في الشرع .....	٦
المبحث الأول: في تعريف الكتابة في اللغة والاصطلاح .....	٧
أولاً: الكتابة في اللغة .....	٧
ثانياً: تعريف الكتابة في الاصطلاح .....	٧
المبحث الثاني: إطلاقات الكتابة في الشرع .....	٩
الفصل الثاني: الكتابة زمن البعثة النبوية .....	١٣
المبحث الأول علاقة العرب زمن البعثة النبوية بالكتابة .....	١٤
المبحث الثاني الكتبة في العهد النبوي والسبل التي وجهت إليها كتابتهم ...	١٨
الفصل الثالث: فضل الكتابة، وأثرها .....	٢٣
المبحث الأول: فضل الكتابة .....	٢٤
المبحث الثاني أثر الكتابة في حفظ العلم وقيمه .....	٢٧
الفصل الرابع: كتابة السنة على ضوء الأحاديث .....	٣٢
المبحث الأول: الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة .....	٣٣
ثانياً عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .....	٣٨
ثالثاً عن معاذ رضي الله عنه .....	٣٩
رابعاً عن ابن عباس وابن عمر .....	٣٩
المبحث الثاني: الأحاديث المتضمنة لإباحة الكتابة .....	٤٠
أولاً: عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .....	٤٠
ثانياً عن رافع بن خديج رضي الله عنه .....	٤٥

٤٥	.....	ثالثاً عن أبي هريرة رضي الله عنه
٤٧	.....	رابعاً عن علي رضي الله عنه
٤٨	.....	خامساً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه
٥٣	.....	الفصل الخامس: فهم الأحاديث السابقة
٥٣	.....	وحكم كتابة الحديث
٥٤	.....	المبحث الأول: العلماء وموقفهم من الكتابة للحديث على ضوء ما ورد ...
٦٨	.....	المبحث الثاني: فهم المخالفين لأحاديث النهي والإباحة
٧٧	.....	خاتمة
٧٨	.....	المصادر والمراجع
٩١	.....	فهرس الموضوعات